مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٥٢

الثلاثاء ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بيرو	السيد ميسا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والفريق لينرد موريوكي نغوندي، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ واللواء شيريل بيرس، قائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أفتتح هذه الجلسة لمجلس الأمن بمناسبة مؤتمر رؤساء العناصر العسكرية هنا في نيويورك. سأتوخى الإيجاز، إذ إن الغرض من جلسة اليوم هو أن يوافي قادة القوات المجلس بمعلومات عن خبراتهم في تنفيذ الولايات التي تفاوض بشأنها واعتمدها المجلس.

لقد أصبح هذا الجمع من قادة القوات في عمليات حفظ السلام مناسبة سنوية، وهي لحظة بالغة الأهمية بالنسبة لحفظ السلام. إنه يسهم بشكل مباشر في الجهود التي نبذلها من أجل تنفيذ مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“. وسوف تعقد دورات بشأن العديد من المواضيع ذات الأهمية الحاسمة من أجل النهوض بالمبادرة، من الأداء إلى حماية المدنيين، ومن السلوك والانضباط إلى وجود النساء في عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال لا الحصر. كما يتيح هذا الأسبوع فرصة لهم ليظلوا مواكبين بشكل وثيق للمناقشات الرئيسية التي تجرى هنا في نيويورك بشأن حفظ السلام – في مجلس الأمن، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة، وغيرهما من المحافل – وفي نهاية المطاف، لجهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز أثر عمليات حفظ السلام في الميدان.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بذكرى اللواء فرانسيس فيب – سانزيري، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الذي وافته المنية فجأة في ١٩ نيسان/أبريل. لقد قاد اللواء فيب – سانزيري قوة الأمم المتحدة في فترة معقدة وصعبة من خلال قيادته الممتازة. وكانت وفاته خسارة مأساوية لزملائه والزملاء من حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة، ولأسرة الأمم المتحدة بأسرها. وأود أن أشكر المجلس وجميع الدول الأعضاء التي أعربت عن تضامنها ودعمها في هذه الأوقات الصعبة.

وأود أن أنوه، من خلال رؤساء العناصر العسكرية، بالعمل الذي يقوم به كل يوم في حالات صعبة للغاية جميع النساء والرجال الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة، من أجل قضية السلام.

إن الموضوع الذي اختاره مجلس الأمن لمناقشات اليوم – التعاون مع الدول المضيفة – أساسي بالنسبة لفعالية عمليات السلام. وإنني على ثقة بأننا سنستفيد استفادة كثيرة من هذا الاجتماع الذي سيتيح لنا قدرا كبيرا من المعلومات. وسيستمع المجلس قريبا إلى قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الفريق لينرد نغوندي؛ وقائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اللواء شيريل بيرس، التي من المؤكد أن خبرتها ستكون في غاية الفائدة للمجلس في عمله.

الرئيس: أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق نغوندي.

الفريق نغوندي (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لأمر يبعث على التواضع أن أقدم هذا العرض بشأن التعاون مع الدول المضيفة.

تمر جمهورية السودان بفترة سياسية صعبة منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. لقد شهدنا ثورة أدت إلى حل الحكومة وعسكرتها، فضلا عن خلع الرئيس بعد ذلك وإحلال المجلس العسكري الانتقالي محله في نيسان/أبريل. وانهارت المفاوضات الرامية إلى وضع ترتيبات انتقالية لنقل السلطة إلى حكومة بقيادة مدنية في أعقاب أحداث ٣ حزيران/يونيه. وأعلن المجلس العسكري الانتقالي عن انتخابات من المزمع عقدها في غضون تسعة أشهر. وعلق الاتحاد الأفريقي مشاركة السودان في شؤون المنظمة في ٦ حزيران/يونيه. ويجرى الاضطلاع بجهود ترمي إلى إعادة المفاوضات إلى مسارها الصحيح. وقد أثرت الحالة على العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية التعاون بين بعثات حفظ السلام والدول المضيفة من أجل التنفيذ الناجح للولايات. ولتحسين التواصل والتنسيق، أنشأت حكومة السودان وحدة للعملية المختلطة داخل وزارة الشؤون الخارجية، في حين تحتفظ العملية المختلطة بمكتب الاتصال بالخرطوم، الذي يعمل منه رئيس البعثة.

وسيشمل هذا العرض التعاون والعلاقات بين العملية المختلطة وجمهورية السودان فيما يتعلق بتنفيذ الولاية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، واتفاق مركز القوات، على التوالي.

إن ولاية العملية المختلطة تشمل أربع ركائز رئيسية. تنطوي الركيزة الأولى على إغلاق مواقع الأفرقة وتسليمها للاستخدام المدني، وخفض قوام قوات حفظ السلام، والخروج في نهاية المطاف بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وأكدت حكومتا السودان السابقة والحالية للعملية المختلطة تعاونهما وتيسيرهما لعمليات البعثة وخروجها السلس. وفي إطار العملية الانتقالية، تقوم العملية المختلطة – بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها – بتنفيذ مهام الاتصال في الولايات في أربع ولايات في دارفور، الأمر الذي يشمل أربعة مجالات ذات أولوية هي: سيادة القانون، وإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين والمجتمعات المضيفة، وحقوق الإنسان، وبناء القدرات وتقديم الخدمات الفورية للمشردين. وهذه التدخلات تهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجه الولايات الأربع في دارفور، حيث تتمتع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بمزايا نسبية للعمل معا استنادا إلى التحليل. وهي تشمل الآليات المعززة لتسوية المنازعات على الأراضي والتوعية بحقوق الحيازة والنزاعات القبلية على المياه وغيرها من الموارد الشحيحة وعودة المشردين داخليا واللاجئين.

وتمضي عمليات الخفض التدريجي وإغلاق مواقع الأفرقة وتسليمها إلى الحكومة قدما في مواعيدها المقررة. ولكن لا تُستخدم جميع مواقع الأفرقة لأغراض مدنية، فيما تشير السلطات إلى أوجه العجز المؤسسي وضرورة حماية المرافق. وقد أصدر المجلس العسكري الانتقالي مؤخرا مرسوما يقضي بتسليم مواقع الأفرقة مستقبلا إلى قوات الدعم السريع، التي تشكل جزءا من الجناح العسكري. وأدى ذلك إلى تعليق عمليات إغلاق المواقع وتسليمها حتى يتسنى الحصول على مزيد من التوضيح.

والركيزة الثانية هي حماية المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وتتعاون حكومة السودان إلى حد كبير مع البعثة في تنفيذ هذه الركيزة، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولكنها منعت الوصول في المنطقة المحدودة التي تسيطر عليها الحركات المسلحة، ولا سيما حركة تحرير السودان/عبد الواحد، إلا في مناسبة واحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عندما نجحت بعثة إنسانية مشتركة في زيارة ومساعدة ضحايا حادث انهيال أرضي في شرق جبل مرة. وتبرر

الحكومة رفضها السماح بدخول تلك المنطقة بعدم قدرتها على ضمان أمن حفظة السلام.

وتتعلق الركيزة الثالثة بالوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة. وخلال حكم النظام السابق، وقعت حركتان غير موقعتين والحكومة على اتفاق سابق للتفاوض، بينما ظلت حركة مسلحة واحدة غير ملتزمة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المجلس العسكري الانتقالي دعا جميع الحركات المسلحة إلى الانضمام إلى المفاوضات الوطنية. بيد أن الحالة السياسية الراهنة تسببت في جمود العملية.

والركيزة الأخيرة هي دعم جهود الوساطة في النزاعات القبلية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية. وعلى الرغم من الجهود الهائلة المبذولة لتعزيز التعايش السلمي، فإنه لم يجر بعد معالجة مشكلة ملكية الأراضي التي تكمن في لب النزاع في دارفور معالجة كافية. وفي الواقع، فإنها من بين الأسباب الرئيسية للتراجع في عودة النازحين، في حين تتمثل الأسباب الأخرى في انعدام الأمن وغياب الخدمات الأساسية.

أنتقل الآن إلى اتفاق مركز القوات، الذي يوجه سلوك حفظة السلام والعلاقات بين البعثة والدولة المضيفة. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون. أولا توفير المباني والمرافق للعملية المختلطة للإقامة فيها والعمل منها. وتجدر الإشادة بالحكومة لمنحها العملية المختلطة مساحات كبيرة لإقامة مواقع الأفرقة والمعسكرات الكبيرة عليها. ولكن المجتمعات المحلية ما فتئت مؤخرا تطالب بتعويضات عن أراضيها من العملية المختلطة بدلا من التواصل مع حكومتها.

ثانيا، ينص اتفاق مركز القوات على حرية التنقل في الإقليم، تنفيذا للولاية. وكما ذكرت آنفا، فإن الحكومة تسمح عموما بحرية التنقل، بما في ذلك الرحلات بين الولايات، في المناطق الخاضعة لسيطرتها ولكنها تمنع وصول العملية المختلطة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركات المسلحة، متذرعة بأسباب أمنية.

ختاما، فإن الحكومة ملزمة بحماية أصول ومرافق العملية المختلطة عندما يطلب رئيس البعثة ذلك. وفي الآونة الأخيرة، ثبتت صعوبة الوفاء بهذا الالتزام عندما جرى نهب وتخريب معسكر الجنينة الكبير في غرب دارفور أثناء عملية التسليم. وفي أعقاب ذلك الحادث المؤسف، تعمل البعثة والحكومة معا لضمان عدم تكرار هذا الحادث على الإطلاق.

في الختام، نرى أن ثمة تعاونا وديا بين العملية المختلطة وجمهورية السودان. وثمة إمكانية لتلافي بعض الانتكاسات التي أبرزتُها، طالما توفرت الثقة والإرادة السياسية. وقد أكدت السلطات السودانية تعاونها مع أنشطة العملية المختلطة ودعمها لها، بما في ذلك تيسير خروجها السلس وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ونعيد التأكيد مجددا أن التعاون مع الدول المضيفة والشركاء الآخرين أمر حاسم الأهمية لتنفيذ الولايات بنجاح. والثقة والإرادة السياسية مكونان رئيسيان للتعاون.

الرئيس: أشكر الفريق نغوندي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للواء بيرس.

اللواء بيرس (*تكلمت بالإنكليزية*): من دواعي سروري البالغ أن أغتنم هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن موضوع التعاون مع الدول المضيفة – وهو موضوع يمكن أن أقدم فيه رؤية فريدة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص القائمة منذ وقت طويل.

فمنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، كلفها المجلس بولاية تتمثل في بذل قصارى جهدها لمنع تكرار القتال والمساهمة، حسب الاقتضاء، في صون واستعادة القانون والنظام وعودة الأوضاع الطبيعية. وعلى مدى عقود، نجحت البعثة في الاضطلاع بهذه الولاية وأدى العنصر العسكري دورا

بالغ الأهمية في هذا الصدد، ألا وهو، الحفاظ على بيئة عسكرية مستقرة في المنطقة العازلة التي يمتد طولها ١٨٠ كيلومترا وحولها.

ولا تزال الجهود الرامية إلى منع ونزع فتيل التوترات قبل أن تتفاقم، فضلا عن الاتصال بين الجانبين في غياب أي اتصال مباشر، أساسية، لا سيما بالنظر إلى غموض الفترة الحالية والمناخ السياسي السائد على الجزيرة. ومن خلال هذه الجهود، تسهم القوة في تهيئة الظروف المفضية إلى نجاح عملية التسوية.

وفيما يتعلق بالموضوع قيد النقاش، التعاون مع الدول المضيفة، فإنني أتعاون أساسا، في هذا السياق بصفتي رئيسة العنصر العسكري للبعثة، مع القوتين المتواجهتين، وهو تعاون بناء بشكل عام. ومنذ وصولي في كانون الثاني/يناير، اجتمعت مع نظرائي مرات عديدة بروح من المهنية والزمالة والاحترام المتبادل. وتشجع خطتي للعمل التفاعل المنتظم والدقيق والقائم على مبادئ النزاهة والانفتاح والشفافية. ويتصدر الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة، حتى في أوقات التوتر، أولوياتي.

وعلاوة على تعاوني الشخصي، تحرص القوة على إجراء اتصالات يومية مع نظرائنا من القوتين المتواجهتين على جميع المستويات لمنع تصعيد التوترات. ومنذ الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة في قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شرعت البعثة في جهود أقوى للتعاون والاتصال، بالتنسيق الوثيق مع عنصريها الشرطي والمدني. وتشكل المبادئ التوجيهية التي أشرت إليها قبل قليل الأساس لهذا التفاعل وهي تُطبق على جميع المستويات، سواء على مستوى كبار الضباط أو على مستوى الجنود.

وعلى الرغم من العلاقات الإيجابية عموما التي حرص العنصر العسكري للقوة على إقامتها على مر السنين مع القوتين المتواجهتين، فإن تعاوننا لا يخلو من التحديات. فهناك اتجاه يتمثل في تزايد الانتهاكات للوضع العسكري القائم على طول خطوط وقف إطلاق النار وما يبدو أنه تصلب في مواقف القوتين المتواجهتين بشكل عام، وهو ربما يشكل تجسيدا للحالة السياسية في الجزيرة.

أود تقديم مزيد من التفاصيل بشأن المجالات المحددة المثيرة للقلق.

أولا، تواجه سلطة البعثة في المنطقة العازلة تحديات بصورة منتظمة. وفي آخر قرار اتخذه مجلس الأمن بشأن قوة الأمم المتحدة في قبرص (القرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩))، فقد أعرب المجلس، في سياق إشارته إلى السلطة المناطة بالبعثة في المنطقة العازلة، عن القلق البالغ من ازدياد عدد انتهاكات الوضع العسكري القائم على طول خطوط وقف إطلاق النار ودعا الجانبين وجميع الأطراف المعنية إلى احترام السلطة المنوطة بالبعثة في المنطقة العازلة. ولكن يؤسفني أن أشير إلى أنه لم يحدث أي تحسن في الميدان حتى الآن.

وبالمثل، وعلى الرغم من النداءات الصادرة عن مجلس الأمن على مدى سنوات، لم يقبل أي من الجانبين مذكرة عام ٢٠١٨ أو المذكرة التي سبقتها في عام ١٩٨٩، والتي تشكل وثيقة توجيهية رئيسية فيما يتعلق بقواعد الطريق للبعثة في المنطقة العازلة. وبالتالي، وفيما يتعلق بالتعاون مع الجانبين في المجال الذي يندرج ضمن نطاق مهمتي، أي المجال العسكري، فإن ثمة مجالا كبيرا لإدخال تحسينات. وفي هذا الصدد، نطلب مرة أخرى دعم المجلس، أيضا بروح العمل من أجل حفظ السلام، في حث الجانبين على الالتفات للنداء الذي ما برح قائما منذ سنوات طويلة من أجل العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن تنفيذ المذكرة، وكذلك احترام السلطة المنوطة بالقوة في المنطقة العازلة عموما.

فيما يتعلق بالموضوع المطروح، وفي سياق قبرص تحديدا، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن القوة لديها اتفاق مع جمهورية قبرص بشأن مركز القوات. وفي الوقت نفسه، فإن التعاون، بما في ذلك في المسائل العسكرية والمسائل التنفيذية الأخرى، أمر

أساسي أيضا مع الطائفة القبرصية التركية. ونحن نواصل العمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان التعاون الأمثل.

في الختام، إن التنفيذ المحايد لولاية القوة هو الذي يمكنني ويمكن العنصر العسكري في القوة من المحافظة بفعالية على الوضع العسكري القائم، ومنع التوترات بين الأجهزة العسكرية، وضمان الهدوء والاستقرار في المنطقة العازلة وحولها. إن الحياد مبدأ أساسي من مبادئ حفظ السلام في الأمم المتحدة، وهو مبدأ، أعيد تأكيده مرة أخرى مؤخرا، بوصفه على قدر من الأهمية، من خلال مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

الرئيس: أشكر اللواء بيرس على إحاطتها الإعلامية.

وأُذكِّر جميع الزملاء بأن مفهوم هذه الإحاطة الإعلامية يهدف إلى إبقائها تفاعلية قدر الإمكان، والقيمة المضافة الرئيسية تتمثل في الجزء المتعلق بالأسئلة والأجوبة مع قائدي القوتين. لذلك، للاستفادة من هذه الفرصة والاستماع إلى المزيد من ضيوفنا، أشجع أعضاء المجلس على أن يُبقوا بياناتهم موجزة وأن يركزوا على الجزء المتعلق بالأسئلة والأجوبة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ليفتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعدكم بأنني سأكون موجزا قدر الإمكان.

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أقدم تعازينا في وفاة اللواء فرانسيس فيب – سانزيري وأن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع ذوي الخوذ الزُرق الشجعان – رجالا ونساء – الذين، للأسف، يدفعون أحيانا أبهظ ثمن في سبيل السلام ومن أجلنا.

أشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. وهذه المناقشة التفاعلية ممارسة مفيدة جدا. وجاء انعقاد مؤتمر رؤساء العناصر العسكرية لهذا العام في وقت مناسب تماما. لقد ناقشنا مسألة حفظ السلام طوال السنوات الماضية. وفي آذار/مارس الماضي فقط، عقدنا اجتماع الأمم المتحدة لحفظ السلام على المستوى الوزاري، الذي أبرز بعض التحديات والمعضلات الرئيسية التي تواجهها عمليات حفظ السلام الآن.

ينطوي أحد هذه التحديات على تحسين التدريب وبناء القدرات. ويجب أن نعترف بأن عدم كفاية تدريب حفظة السلام يؤثر تأثيرا مباشرا على تنفيذ الولاية. ويجب أن نعمل جاهدين من أجل توفير كل أداة لتمكين حفظة السلام على جميع مستويات التسلسل القيادي من تحسين الأداء والأمن الفعّالين لأفراد البعثة. وغني عن القول بأن أمن حفظة السلام يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن هذه المهمة هي أيضا أحد العوامل الحاسمة لفعالية البعثة في سياق تنفيذ الولاية.

في الواقع أن الولايات من بين المواضيع المطروحة للنظر فيها اليوم. وقد سبق أن ناقش المجلس أهمية إعادة تقييم تكوين البعثات وولاياتها، التي ينبغي أن تستند إلى الحالة والقدرة على تنفيذها في الميدان. ومرونة الأدوات التي يستخدمها قادة القوات، وفقا للظروف الأمنية الراهنة، لكي يتصرفوا بصورة استباقية، تعتبر في غاية الأهمية.

أود أن أطرح عدة أسئلة على قائدي القوتين تتعلق بمهامهما. أعتقد أن هذه المناسبة ينبغي أن تمثل أيضا فرصة لهما لكي ينقلا رسالتيهما إلينا، نحن أعضاء المجلس.

سؤالي الأول، الموجه إلى قائدي القوتين، هو التالي. من وجهة نظرهما، هل تسمح الولايات الحالية لقائدي القوتين بالعمل بشكل إيجابي، وإذا اقتضت الحالة ذلك، بصورة استباقية من أجل إنجاز مهام البعثة؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هي العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ الولاية بسلاسة؟

ثانيا، بما أننا نشعر بالقلق إزاء حالة الأشخاص الفارين من مناطق الصراع، أود أن أسأل اللواء شيريل بيرس عما إذا كانت تواجه تحديات يشكلها اللاجئون والمهاجرون غير الحائزين للوثائق اللازمة في أنحاء من المنطقة العازلة؟

أود أيضا أن أطرح على الفريق نغوندي الأسئلة التالية. كيف تؤثر الحالة الراهنة في الخرطوم على البعثة الخاضعة لقيادته، وما هو رأيه بشأن تعليق تسليم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للمخيمات التي تأوي المدنيين المشردين إلى الجيش السوداني في ضوء تزايد العنف وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد؟

ختاما، أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق لعمل قائدي القوتين، ولوجودهما هنا اليوم، ومشاطرتهما معنا خبراتهم.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على توجيهكم بقصر جلسة اليوم على طرح الأسئلة. سأفعل ذلك. ولا بد لي من القول بأن زميلنا البولندي طرح بالفعل في مداخلته بعضا من أسئلتي. لذلك، أعتقد، سيدي، بما أنكم ستكونون آخر المتكلمين، ستواجهون صعوبة وسيتعين عليكم حقا التفكير بطرح شيء جديد.

كذلك أشكر قائدي القوتين الموجودين هنا اليوم. كما فعل زميلي البولندي، اسمحوا لي أن أشيد بالرجال والنساء ذوي الخوذ الزرق الذين يخدمون مجلس الأمن والأمم المتحدة. وأشيد بالذين فقدوا أرواحهم في القيام بذلك. كما أطلب من قائدي القوتين أن ينقلا شكر المجلس إلى قواتهما على كل ما تقوم به في ظل ظروف صعبة للغاية أحيانا. ومن المفيد جدا والمهم أن يسمع المجلس الحقيقة من قائدي القوتين. ولذلك آمل أن يشعرا بالتمكن والجراءة عند الإجابة على جميع الأسئلة بشكل كامل، ومن دون الحاجة إلى أن يكونا دبلوماسيين في إجاباتهما.

فيما يتعلق بأسئلتي، أود أن أطرح سؤالا عاما على أحد قائدي القوتين أو كليهما، وهو ما يلمسانه من أثر في الميدان للدعم المقدم من المقر نتيجة إصلاحات الأمين العام لهيكل السلام والأمن. يتعلق سؤالي الثاني العام بالتركيز بقدر كبير على تحسين أداء العناصر النظامية في البعثات. هل لديها إمكانية الوصول إلى البيانات التي تحتاجها لتكون قادرة على الدفع قدما بجهود تحسين الأداء على أساس الأدلة؟

إني إذ أردد السؤال الذي طرحه زميلي البولندي، أود أن أطلب إلى الفريق نغوندى أن يُحدثنا بشيء من التفصيل تحديدا عن مسألة التعاون بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والسلطات السودانية منذ عزل الرئيس البشير. أريد أيضا أن أسأله السؤال التالي: بعد أعمال النهب في مخيم الجنينة، ما هي تدريبات الدروس المستفادة التي نُفذت، وما هي النتيجة المستخلصة من ذلك، مع الاعتراف، بطبيعة الحال، كما يقول، بأن هناك تعليقا لتسليم مواقع الفريق في الوقت الحالي؟

أخيرا، فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أشارت اللواءبيرس إلى العمل الذي تقوم به القوة في الاتصال بين الجانبين. وتدعو الولاية الأخيرة إلى إنشاء آلية للاتصال المباشر بين الجانبين لحل المسائل الأمنية وغيرها من المسائل، وهو أمر اعتيادي إلى حد ما في بعثات الأمم المتحدة الأخرى. وهل يا ترى بوسعها أن تخبرنا عن التقدم الذي تحرزه الجهود الرامية في ترسيخ ذلك، أو، إن لم تكن الحالة كذلك، ما هي العوائق التي قد تقف في طريق تحقيقه.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا، فضلا عن الإحاطتين الإعلاميتين المهمتين جدا اللتين قدمهما قائد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

أود أيضًا أن أبدأ بالإشادة بالرجال والنساء الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية السلام، وبآلاف الجنود وأفراد الشرطة والمدنيين الذين يمثلون كل يوم رمزًا للأمل، ويسهمون في حماية السكان المستضعفين في مختلف أنحاء العالم، ويمضون قدما بعمليات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه في البعثات المتعددة والمعقدة التي يتم نشرهم فيها.

ونعتقد أن هذا الحوار مهم بشكل خاص. وسنتوخى الإيجاز أيضا. لقد تطرق ممثل المملكة المتحدة إلى نفس السؤال الذي لدي، لكنني سأبذل قصارى جهدي لتناوله من زاوية مختلفة. إن أحد العناصر الرئيسية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص يتجلى في عملها على وضع آليات وتدابير تهدف إلى بناء الثقة بين الأطراف، مما يسهم في الجهود المبذولة لإيجاد حل عادل ودائم.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه من الضروري ضمان التفاعل الإيجابي بين البعثة والمدنيين، بما في ذلك من خلال تطوير نهج وقائية والوساطة في نهاية المطاف، وكذلك وضع استراتيجيات اتصال مناسبة لكلا الطائفتين. وفي هذا الصدد، نود أن نطلب من اللواء بيرس تشاطر الدروس المستفادة في هذا السياق، وكذلك إذا كانت تعتقد أن قدرات موظفيها ينبغي، أو في الواقع يجب، أن تدرج في التدريب المقدم للبلدان المساهمة بقوات، أو إذا كان يمكن تعلمها في الميدان، على أساس الطبيعة الفريدة لكل سياق.

وبصفة بيرو دولة مساهمة بقوات، فإنها تؤيد بقوة الأولوية التي يعطيها الأمين العام لسلامة وأمن ذوي الخوذ الزرق. ومن بين تدابير أخرى، نعتقد أن ذلك يتطلب تدريبًا على التحديات المحددة وتقييمات للأداء ينبغي تصميمها لتصحيح أي أوجه قصور يتم اكتشافها بدلاً من أن تكون تقييمات عقابية.

وفي حالة دارفور، في الوقت الراهن هناك حالة حرجة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العديد من حالات العنف الجنسي، التي نسب الكثير منها إلى القوات الحكومية. وفي هذا الصدد، نود أن نسأل الفريق نغوندي كيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد على إنشاء قنوات اتصال أفضل مع السلطات المحلية لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد جان بيير لاكروا، وكذلك قائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على إحاطاتهم بشأن أوضاع بعثتيهما. وأريد أيضًا أن أشارك زملائي الإعراب عن امتناننا لجميع حفظة السلام على عملهم المتفاني، الذي يقومون به غالبًا في ظروف بالغة الصعوبة، وكذلك تخليد ذكرى الذين ضحوا بأرواحهم خدمة للسلام.

لدي بعض الأسئلة التي أود طرحها، لكن قبل أن أفعل ذلك، لدي بعض التعليقات بشأن حفظ السلام نعرفها جميعًا لكنها لا تزال مهمة. إن نجاح أي عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يتوقف على التفاعل اليومي البناء لحفظة السلام مع كل من سلطات البلدان التي تم نشرهم فيها ومع أطراف النزاع، ومتابعة تنفيذ مهام البعثة التي تعتبر أساسية في البلد المضيف، من دون تنفيذ ولايات ثانوية أو هامشية.

إننا نعلم أن البلدان المضيفة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وإرساء العملية السياسية، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ونعتقد أن هناك إمكانية للبلدان التي تستضيف عمليات حفظ سلام أن تتواصل بشكل كامل مع التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، مما سيؤدي بالتأكيد إلى تحسين فعالية الآلية المذكورة. ومن الواضح أن عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن تكون بديلاً لسلطات البلدان المضيفة، بل ينبغي لها بدلاً من ذلك تزويدها بالمساعدة التي تحتاجها في مرحلة تنفيذ استراتيجية التعامل مع الأزمة، وينبغي أن تكون

الأولوية هي زيادة قدرة السلطات نفسها من أجل تجنب العودة ثانية إلى النزاع. إن البلدان التي تمكنت فيها البعثات من تحقيق تعاون موثوق وفعال مع الحكومات المضيفة، هي البلدان التي تمكنت فيها من تهيئة الظروف المواتية لضمان تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار بعد الأزمات. وأود أن أوجه كلامي إلى قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأن أشير إلى أننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، ونأمل أن يحدث ذلك في دارفور في سياق الخفض التدريجي والانسحاب الكامل المخطط له خلال عام ٢٠٢٠.

وغني عن القول، إن المشاكل المتعلقة بتحسين فعالية بعثات حفظ السلام وضمان أمن ذوي الخوذ الزرق، هي مسائل مهمة كما كانت دائماً. وتعتمد فعالية أي عملية لحفظ السلام مباشرة على مدى جودة تنفيذ الاتفاقات القائمة على توافق الآراء بين الدول بشأن مسائل حفظ السلام، بما يفي ذلك من جانب الأمانة العامة والبعثات في الميدان. وتلك الاتفاقات هي التي تعكس الالتزامات المشتركة التي أعربت الدول عن الاستعداد لتحملها.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر المجلس بأن خطة عمل التقرير المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين الأمم المتحدة الذي أعده القائد السابق لقوات الأمم المتحدة الفريق دوس سانتوس كروز ينبغي تنفيذها فقط ضمن المعايير التي وافقت عليها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة الجمعية العامة. ولا يمكن استخدام المعلومات الاستخباراتية في عمليات حفظ السلام وجمع المعلومات وتحليلها إلا لضمان سلامة حفظة السلام وحماية المدنيين. إن أي سوء استخدام لتلك الأدوات، بما في ذلك لأغراض سياسية، يهدد بتقويض الثقة في أنشطة الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام. وفي هذا الصدد، وتماشيا مع طلبكم، سيدي، أود أن أسأل قائدي القوات عما إذا كانا يسترشدان في أنشطتهما بالتوصيات الواردة في تقرير كروز، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يسترشدان بها.

ونود أيضا أن نشير إلى أن ولايات بعض بعثات مجلس الأمن، بما في ذلك ولايات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قد تضمنت بالفعل استراتيجية إطارية لسياسات الأداء حتى قبل انتهاء الأمانة العامة من وضع الوثيقة في صيغتها النهائية. فهل تم دمجها بالفعل في عمل البعثة؟ ونأمل أن تخضع، قبل أن تقوم الأمانة العامة والبعثات بتنفيذها، لجميع إجراءات التنسيق اللازمة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وانطلاقا من روح الشراكة، ينبغي لجميع الدول المعنية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات، أن تشارك في المناقشات المتعلقة بها. ونأمل أن تسترشد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بهذا النهج.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقائدي القوات على إحاطاتهم، وكذلك على عملهم. وسأركز اليوم على قضيتي تعاون البلد المضيف وأداء حفظ السلام.

إن موافقة الأطراف هي في الواقع أحد المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن أساس هذا المبدأ هو التزام الأطراف بعملية سياسية. لقد رأينا صلة وثيقة بين الاثنين، كما يتضح في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ومبادئ الولايات المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن تدعم عمليات حفظ السلام التوصل إلى حلول سياسية، ويجب أن تحظى بعثات حفظ السلام بتعاون البلد المضيف، وهما أمران يسيران جنبا إلى جنب. ولكي تنفذ بعثات حفظ السلام ولاياتها تنفيذاً فعالاً وتدعم بنجاح الجهود السياسية لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم، يجب أن تحظى بتعاون كامل من جانب البلدان المضيفة، ويجب أن يتمتع أفراد البعثة بحرية كاملة في التنقل داخل منطقة عملياتهم. وبينما يجب على مجلس

الأمن ألا يتخلى عن دوره في صون السلم والأمن الدوليين المناط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فقد رأينا أن البعثات تواجه عددًا أكبر بكثير من التحديات في تنفيذ ولاياتها عندما تختار الحكومات المضيفة عرقلة تنفيذ هذه الولايات.

لقد دافعت الولايات المتحدة عن أداء حفظ السلام في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ومن خلال اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بالإجماع. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لضمان الأداء الجيد في مساءلة بعثات حفظ السلام. وتقوم البعثات التي تتسم بمزيد من المساءلة بمهامها بشكل أفضل وتزيد من مصداقية ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة، في جميع أنحاء العالم. ويوضح القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) أن مجلس الأمن يحتاج إلى معلومات أفضل عن أداء حفظ السلام من أجل اتخاذ قرارات أفضل. من التدريب وبناء القدرات إلى ضمان المساءلة عن الأداء الضعيف، لا يمكننا إصلاح ما نجهله. ولم يعد بإمكاننا قبول نهج العمل المعتاد المتمثل في عدم التحدث بصراحة وأمانة عن أوجه القصور في أدائنا. إننا نرحب بالتزام الأمين العام بتنفيذ سياسة أداء متكاملة، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير. وسنواصل العمل مع شركائنا من أجل التنفيذ الكامل والسريع للقرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

وبشكل منفصل، يجب أن تتبنى البلدان المضيفة الأهداف الاستراتيجية للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام وعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. فمن دون فهم وقبول البلد المضيف للأهداف والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، لا يمكن إكمال ولاية مجلس الأمن. ويجب على البلدان المضيفة أن تتعاون مع الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام المنتشرة فيها. فمن دون ذلك التعاون لا يمكن لبعثات حفظ السلام على الإطلاق أن تحقق أهدافها أو الولايات الصادرة عن مجلس الأمن والمنصوص عليها في قراراتنا.

ومع وضع كل هذا في الاعتبار، أود أن أطرح بعض الأسئلة. أولا، ما هي السبل التي رفضت بها البلدان المضيفة المساعي الحميدة التي يبذلها الفريق القطري للأمم المتحدة وحاولت تقييد حرية التنقل وإمكانية الوصول، والتي يمكن لمقدمي الإحاطات أن يسلطوا الضوء عليها للمجلس اليوم؟

وبالنظر إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ذكر المجلس العسكري الانتقالي مؤخرا اعتزامه سحب جميع القوات المسلحة من مواقع الفريق التي كانت تشغلها سابقا العملية المختلطة. فإلى يد من تنتقل هذه المواقع، وكيف يتوقع لهذا الانتقال أن يحدث من الناحية اللوجستية؟

وبالنسبة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في قبرص، نعلم أن قادة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لهم آراء مختلفة بشأن مسألة موافقة البلد المضيف. ما هي أنواع التحديات التي واجهتها البعثة والتي ترجع إلى تلك المسألة مباشرة؟

وأخيرا، تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لجميع قادة القوات على ما قدمته أفرقتهم من خدمة متواصلة وتضحيات في جميع أنحاء العالم.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة التحاورية بشأن مسألة ذات أهمية خاصة، أي التعاون مع الدول المضيفة، التي تشكل كما نعلم جميعا عنصرا حاسما في نجاح عمليات حفظ السلام. وأود كذلك أن أشيد إشادة مخلصة، من خلال الفريق لينرد موريوكي نغوندي واللواء شيريل بيرس، بجميع عناصرهما العسكرية الذين يؤدون مهامهم غالبا في ظروف صعبة للغاية وغير مؤاتية.

وأود أن أبدي ملاحظتين أوليتين. أولا، التعاون مع الدولة المضيفة أمر بالغ الأهمية ولا غنى عنه لضمان أن تتمكن عمليات حفظ السلام من تحقيق أهدافها مُحتَرِمة، بطبيعة الحال،

سيادة الدولة المضيفة ومراعية الحاجة إلى حماية ذوي الخوذ الزرق وجميع موظفي الأمم المتحدة بوجه عام، مدنيين ونظاميين على السواء. ثانيا، التعاون مع الدولة المضيفة ليس خيارا بل ضرورة ملحة منصوص عليها في المبادئ التوجيهية لحفظ السلام. وهذا التعاون ينطوي على حقوق وواجبات لكل من الدولة المضيفة والأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء في هذا الصدد على ثلاث نقاط رئيسية، تليها أسئلة متصلة بها لمقدمي الإحاطات.

أولا، يجب أن تُلتمس موافقة الدولة المضيفة على نشر عملية لحفظ السلام، لا كمسألة مبدأ فحسب، بل كذلك للأغراض العملياتية. فالحوار السياسي بين الأمم المتحدة والدولة المضيفة أمر ضروري، ولكن كذلك يجب أن يتم السعي إلى الحوار في الميدان بين ذوي الخوذ الزرق من جهة وجيش وشرطة الدولة المضيفة من جهة أخرى. ومن الواضح أن هذا الاحترام والحوار وسيلة لضمان فعالية البعثة وقبول السكان المحليين لها. ويمكن لهذا التعاون أن يتخذ أشكالا عديدة، من قبيل تبادل المعلومات بشأن الأخطار والتهديدات التي تتهدد السكان المدنيين، وكذلك العاملين في مجال حفظ السلام؛ أو التنسيق العملياتي، إذا نصت عليه ولاية البعثة.

وهنا أود أن أطرح على مقدمي الإحاطات سؤالا: ما هي الانطباعات التي يمكن أن يوافونا بها فيما يتعلق بتجاربهم على هذين المستويين من التعاون الاستراتيجي والعملياتي في سياق بعثة كل منهما؟

والنقطة الثانية التي أود أن أسلط عليها الضوء هي أنه يجب على الدولة المضيفة أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، الذي يكفل حرية التنقل والحماية للخوذ الزرق المنتشرين على أراضي الدولة المضيفة. ولا يوجد سياق يمكن فيه قبول انتهاك اتفاق مركز القوات. وأجد لزاما على مجلس الأمن أن يرصد ويكفل استمرارية الحوار بين البعثة المنتشرة وسلطات الدولة المضيفة، من أجل تذليل أية صعوبات يمكن أن تنشأ في مرحلة مبكرة، وفي أسرع وقت ممكن.

ثالثا وأخيرا، إن ولاية عمليات حفظ السلام الرئيسية، كما نعلم، كثيرا ما تتمثل في حماية المدنيين. ومع ذلك فإن الدول المضيفة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعوبها. فيمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد الدول التي تمر بصعوبات على حماية سكانها من تهديد معين، ولكنها لا يمكن أن تحل محل الدولة المضيفة، التي يجب أن تبذل كل ما في وسعها لحماية مدنييها، بما في ذلك عن باستخدام الشرطة والجيش، فضلا عن النظام القانوني، بمقاضاة مرتكبي العنف ضد المدنيين والهجمات على حقوق السكان بشكل منهجي، حتى إن وُجد هؤلاء الجناة في صفوف قوات الأمن نفسها.

ولدي سؤال آخر لمقدمي الإحاطات: ماذا يتوقعون من مجلس الأمن فيما يتعلق بدعم التعاون مع الدولة المضيفة، لا سيما في مجال حماية المدنيين؟

وثمة ملاحظة أخرى أود أن أبديها على هذه النقطة ألا وهي أنه على الرغم من أن مجلس الأمن يطلب سلوكا مثاليا من حفظة السلام، فإن سلوكا مماثلا يتوقع من قوات الأمن التابعة للدولة المضيفة التي تتلقى دعما من الأمم المتحدة. وهذا شرط رئيسي يصعب أحيانا الوفاء به في المناطق التي تكون فيها الدولة قد تزعزع استقرارها أو تملك قدرات محدودة. وفرنسا على استعداد لتقديم كل الدعم اللازم لهذه الدول لمساعدتها على تحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، فإن التعاون بين الدولة المضيفة وعملية حفظ السلام قد يشمل المساعدة على تعزيز قوات دفاع وأمن الدولة المضيفة، ولا سيما في مجال تدريب أفردها وتوفير المعدات. ويتمثل الهدف عندها في نقل المسؤولية عن الحماية إلى قوات الدفاع والأمن كي تتمكن الدولة المضيفة من ضمان أمن السكان المدنيين بشكل كامل.

وأود أن أطرح سؤالا أخيرا هنا: ما هي الخيارات التي يمكننا استكشافها بشكل جماعي، من حيث بناء قدرات قوات الأمن والدفاع، لتعزيز التعاون بين القوة والدولة المضيفة؟ فكثيرا ما يقال لنا إنه يمكن لقوة تابعة للأمم المتحدة أن تنسحب بمجرد أن تصل قوات الدولة المضيفة طور التشغيل الكامل.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أضم صوت وفد بلدي إلى الإشادات المستحقة تماما بالراحل اللواء فرانسيس فيب – سانزيري. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرته ولحكومة وشعب غانا وللأمم المتحدة.

وبالانتقال الآن إلى المسألة التي تجمعنا اليوم، أود أن أرحب بعقد هذه الجلسة الإعلامية التفاعلية السنوية مع رؤساء العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والفريق لينرد موريوكي نغوندي واللواء شيريل بيرس على إحاطاتهم المفيدة للغاية.

إن مسألة التعاون بين بعثات حفظ السلام والدولة المضيفة تكتسي أهمية خاصة لوفد بلدي. فقد اتسم تاريخ بلدي الحديث بالفعل بتعاون مثالي مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها، الأمر الذي شكل حافزا على نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

فعمليات حفظ السلام، كما نعلم جميعا، لا يُقصد منها أن تكون بديلة عن سلطات الدولة المضيفة، وإنما لتدعمها كجزء من استراتيجية للخروج من الأزمات تستند إلى عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية. وتوفر لنا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ذلك الصدد، برهانا كافيا على كون التعاون الدينامي، المبني على الثقة المتبادلة والسعي إلى تحقيق أهداف متوافق عليها بين بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام وسلطات الدولة المضيفة، أمرا أساسيا. فهي تهيء الظروف اللازمة لمرحلة انتقالية ناجحة تمهد الطريق للسلام والاستقرار الدائمين.

وتشكل العناصر العسكرية لبعثات حفظ السلام جزءا رئيسيا من هذا التعاون. فعملها المثالي مع حكومة البلد المضيف يعتمد على ممارسة هذه الأخيرة ملكية وطنية قوية على جميع أعمال الأمم المتحدة وضمان إشراك السلطات المحلية في المهام الرئيسية لبعثة حفظ السلام. وقد عملت الأمم المتحدة وحكومة كوت ديفوار معا لتحسين حماية المدنيين، في جملة أمور، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والعنف القائم على نوع الجنس وقيادة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، فضلا عن تعزيز عملية المصالحة الوطنية.

وأود أن أسأل الفريق نغوندي عن أفكاره في هذه المرحلة بشأن النقاط التالية:

ما هو تقييمه للتعاون بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والسلطات السودانية، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في المناطق المتضررة من العنف الذي ترتكبه المجموعات المسلحة، أو للحد من العنف الطائفي؟ وهل سيؤثر السياق السياسي الحالي، الذي يتسم بالتوترات بين المجلس العسكري الانتقالي والمتظاهرين من الطبقات الاجتماعية والسياسية المتضررة، على العلاقات بين العملية المختلطة والسلطات السودانية؟ وما هي الآثار التي قد تترتب بالنسبة للأوضاع الاجتماعية – السياسية الحالية على إعادة تشكيل العملية المختلطة وعملية التخفيض التدريجي؟

إن المبادرات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية خطوة لا غنى عنها على طريق بناء السلام، لا سيما في سياق الاستياء العميق بين المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بشكل أكثر تحديدا بالحالة في قبرص، ما هي الإجراءات التي تتخذها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للتشجيع على المصالحة بين المجتمعات المحلية؟

وفيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء العنف الجنسي، أود أن أطلب توضيحا بشأن الإجراءات المضطلع بها

في إطار العملية المختلطة وقوة الأمم المتحدة في قبرص لضمان السلوك المثالي من جانب قواتهما.

في الختام، أود أن أعرب عن تهنئة وفدي وتشجيعه لقادة العملية المختلطة وقادة قوة الأمم المتحدة في قبرص، وكذلك لجميع موظفيهم، على العمل الرائع الذي يقومون به على الرغم من القيود العديدة وبيئات النشر الصعبة للغاية. ويود وفدي أيضا أن يثني على الآلاف من الرجال والنساء من عناصر الجيش والشرطة في بعثات الأمم المتحدة، وأشيد بالجنود الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام والأمن في العالم.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقادة قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على إحاطاتهم الإعلامية. ومن خلالهم، أود أن أثني على جميع الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم في بعثات حفظ السلام الأربع عشرة التابعة للأمم المتحدة.

وبناء على اقتراحكم، سيدي الرئيس، سأقدم في بياني اليوم أولا توضيحا لآراء الصين فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. بعد ذلك، سأطرح على القادة سؤالين.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وهي تؤدي دورا لا غنى عنه في المساعدة على تحقيق استقرار الوضع في البلدان المضيفة وفي تعزيز قدراتها الأمنية. وهي تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية للتسوية السياسية. لذلك، فقد أقرت الدول الأعضاء بعمليات حفظ السلام عموما. وبغية زيادة تحسين أداء بعثات حفظ السلام من حيث تنفيذ ولايات المجلس وتعميق التعاون مع البلدان المضيفة ذات الصلة، تود الصين أن تتشاطر النقاط التالية.

أولا، لا بد من الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، فضلا عن احترام سيادة البلدان المضيفة وقيادتها.

ثانيا، يجب إيلاء الاهتمام للتواصل مع البلدان المضيفة والأطراف المعنية لكسب ثقتها. وعمليات حفظ السلام يجب أن تكفل التوصل السلس مع البلدان المضيفة في جميع مراحل النشر، ويجب أن تعالج المسائل ذات الصلة من خلال المشاورات في الوقت المناسب.

ثالثا، من الضروري مساعدة البلدان المضيفة في بناء وتحسين آلياتها الوطنية وتعزيز قدرات تكوين القوات. ويجب أن تعطي عمليات حفظ السلام الأولوية لبناء القدرات في البلدان المضيفة عندما تسمح الظروف بذلك. علاوة على ذلك، وبناء على طلب البلدان المضيفة، ينبغي لعمليات بناء السلام أن تقدم الدعم في إنشاء وتحسين الآليات الوطنية.

أود الآن أن أطرح على قائدي القوات سؤالين. أولا، إن عمليات حفظ السلام تأخذ التسوية السياسية على سبيل الأولوية. ومن واقع خبرة قائدي القوات، أي مجالات ولايات بعثات حفظ السلام التي تحتاج إلى مزيد من التعديل؟ ثانيا، لتحسين سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، كيف تعاونت البعثتان مع البلدان المضيفة؟ أي المجالات يحتاج إلى مزيد من التحسين؟

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة. لقد نجحتم تماما فيما يتعلق بعقد جلسات الإحاطات الأقصر والأكثر تفاعلية على الإطلاق.

وتود ألمانيا أن تحيي حفظة السلام والجنود وأفراد الشرطة المنشورين في جميع أنحاء العالم، وتقر بإجراءاتهم وإنجازاتهم والتضحيات التي يتعين عليهم تقديمها في كثير من الأحيان.

وأنتقل إلى اللواء شيريل بيرس، فمن لا يتابعون التطورات في قبرص على أساس يومي قد يتكون لديهم انطباع بأن الوضع هناك هادئ إلى حد ما. فقد أشارت بشكل مفيد إلى أن هناك زيادة في الانتهاكات وتصلب المواقف، الأمر الذي يؤثر بالتأكيد على الوضع العام في قبرص. وذكرت على وجه الخصوص أن سلطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في المنطقة العازلة موضع شك. وفي ضوء ذلك، ما الذي يمكن عمله لإعادة إنشاء أو تعزيز سلطة البعثة؟ ما الذي يمكن عمله داخليا، ربما مع الأمين العام أو مع السيد لاكروا؟ ربما يمكنها أن تخبرنا قليلا عن ”المطبخ الداخلي“. وما هي التدابير التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها؟

أنتقل الآن إلى الحالة في السودان، فلا أعتقد أن أحدا يرى أن الوضع هادئ هناك. وأود أن أثني على الفريق لينرد موريوكي نغوندي على إحاطته الإعلامية، التي كانت بالغة الأهمية والدقة إلى حد كبير. فهمت من بيانه أنه يرى أن الحالة مقلقة. وفهمت أيضا أن تسليم مواقع الفرق إلى المدنيين، على النحو المتوخى في الولاية، لا يحدث، ولكن هناك أمر من المجلس العسكري الانتقالي يقضي بتسليم مواقع الفرق إلى قوات الدعم السريع. ونعلم جميعا أن قوات الدعم السريع تلك كانت تعرف سابقا باسم الجنجويد، الذين كانوا مسؤولين عن الفظائع الجماعية في دارفور.

وأشار الفريق إلى النهب في مواقع الفرق، وقال إن الحكومة لا تفي بالتزامها بالسماح بالوصول. علاوة على ذلك، قال إن ملكية الأرض كانت القضية الرئيسية في أصل الكثير من الصراعات، ولم يتم معالجتها. وفي هذا السياق، استمعت، بالطبع، إلى كل الذين قالوا كم هو مهم أن تكون لعمليات حفظ السلام علاقات جيدة مع السلطات، وأن على السلطات المضيفة الالتزام الرئيسي بحماية المدنيين. والتحدي الماثل، إذن، ماذا يحدث إذا لم تف السلطات بالتزاماتها؟ وقبل أسبوعين، في الخرطوم، كانت السلطات مسؤولة عن وفاة أكثر من ١٠٠ شخص. وقد استخدم العنف الجنسي مرة أخرى. ماذا يحدث في مثل هذه الحالات، أو عند انتهاك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل السلطات؟

وأود أن أسأل الفريق ما هي العواقب العسكرية التي يتوقعها إذا واصلنا التخفيض التدريجي لقوات العملية المختلطة، وهو قرار اتخذ عندما كان الطقس معتدلا. ما هي النتائج المتوقعة عندما تتولى قوات الدعم السريع السيطرة على مواقع الفرق، بناء على مرسوم المجلس العسكري الانتقالي؟ ما الذي يمكن أن يخبرنا به عن تجربته على أرض الواقع؟ ما مدى قبول السكان الأفارقة المحليين لقوات الدعم السريع؟ وهل يتوقع تجدد الاشتباكات في دارفور؟ ربما يستطيع أن يخبرنا بشيء عن الحالة في دارفور خلال الأسبوع الماضي.

أخيرا، أود أن أضيف إلى ما قاله زميلي من بيرو فيما يتعلق بالعنف الجنسي. قبل أسبوعين، شهدنا مرة أخرى العنف الجنسي يستخدم في الخرطوم. والخرطوم لم تعد ضمن منطقة عمليات العملية المختلطة، لكن ماذا يمكن أن يخبرنا به الفريق عن العنف الجنسي في المنطقة حيث تعمل العملية المختلطة؟ فما الذي يمكن عمله؟ وما الذي كان يفعله الفريق نغوندي لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؟

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم.

ونعرب عن خالص التعازي في وفاة اللواء فيب – سانزيري.

ولا يمكن إنكار الدور الهام الذي اضطلعت به عمليات حفظ السلام بوصفها أداة هامة لتحقيق السلام والأمن الدوليين على النحو المبيّن في ميثاق الأمم المتحدة. ويتم تنفيذ عمليات السلام في سياق الحياة اليومية، وبالتالي فهو يشمل مجموعة من الضوابط. ويجب أن نشدد على أهمية امتثال البعثات امتثالا

صارما للركائز الأساسية لحفظ السلام: موافقة الأطراف المتنازعة، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس والدفاع عن الولاية. وتعدُّ موافقة البلد المضيف أمرا أساسيا للوفاء بولايات البعثات بطريقة فعالة. وشهدنا في بعض الأحيان استخدام أساليب تعوق أنشطة الولاية وتؤثر عليها سلبا أو تؤخر العمليات السياسية التي يجب أن تدعمها البعثات.

ونشكر الفريق نغوندي على إحاطته، ونشير مع الشعور بالقلق، إلى احتمال أن يكون للتطورات السياسية الجارية في السودان مؤخرا تأثير سلبي على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد اتسمت هذه التطورات بانعدام التعاون بين الدولة السودانية والبعثة. ويتطلب الانسحاب الناجح تعاونا وثيقا بين البلد المضيف وبعثات السلام، ويسمح بنقل المسؤوليات من البعثة إلى الدولة على نحو فعال. وفي السودان، فإن هناك حاجة إلى عملية سياسية شاملة وشفافة بقيادة المدنيين وتمكّن من استعادة النظام الديمقراطي والحكم الرشيد في البلد. ومن شأن ذلك أن يضمن التزام الدولة بالتعاون الوثيق مع العملية المختلطة، فضلا عن تنفيذ استراتيجية الخروج المقترحة. وسيمكّن مثل هذا التعاون كلا من البعثة والدولة على السواء من الحصول على الأدوات اللازمة لنقل المسؤوليات.

ويود وفد بلدنا أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شواغله التالية:

وتتعلق المسألة الأولى بالعمل مع المجتمعات المحلية في البلدان المتضررة من النزاع. وما الذي يرى قادة القوات أن بوسعنا عمله لتعزيز ولايات عمليات حفظ السلام لضمان تعاون أوثق مع المجتمعات المحلية، ولا سيما مع الشباب والنساء؟ ثانيا، ننوه بالدور الحاسم الذي يؤديه حفظة السلام الذين يتم نشرهم في بعثات شديدة الخطر. وتقتضي تلك التضحية اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد الموظفين بالمهارات التي تمكّنهم من العمل، وبالتالي كفالة الأداء والفعال في الميدان. وفي ذلك الصدد، ما هي التدابير أو البرامج الإضافية التي يُنظر فيها لتحسين تدريب حفظة السلام قبل نشرهم بغية ضمان أدائهم على النحو الأمثل عند الاضطلاع بمهامهم والوفاء الفعال بالولايات؟

ومن المهم تدريب حفظة السلام على المسائل الجنسانية، ما يتطلب نشر مستشارين للشؤون الجنسانية والمستشارين المعنيين بحماية المرأة وتعزيز سياسات عدم التسامح إطلاقا إزاء أفعال العنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها حفظة السلام.

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فإننا نشير إلى استمرار عمليات التوغل في المنطقة العازلة، في انتهاك للقرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩). وما هي التدابير الوقائية الأخرى التي يرى قادة القوة أنه يمكن اتخاذها للحد من هذه الانتهاكات؟

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى أن بعثات حفظ السلام أداة حيوية في بناء السلام وحفظ السلام، وأنه لن يتسنى لنا النجاح في تحقيق السلام الدائم إلا بتوفر الإرادة وبذل الجهود المشتركة.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا، والفريق نغوندي على إحاطتيهما. ويطيب لنا أن يتحدث إلينا أحد أشقائنا من أفريقيا اليوم. وأود أيضا أن أشكر اللواء بيرس على إحاطتها.

وأود أيضا أن أتقدم بالتعازي لأسر جميع حفظة السلام، رجالا ونساء، الذين جادوا بأرواحهم في أداء واجبهم المتمثل في الحفاظ على السلام ومساعدة الأهالي والمجتمعات على تحقيق السلام وإيجاد سبيل للمضي قدما. ونقدر تضحيتهم ونسلم بصعوبة الظروف التي يعمل فيها حفظة السلام والتحديات التي تجب عليهم مواجهتها والتغلب عليها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أهمية حفظ السلام باعتباره واحدا من أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في سعيها إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. وقد شكلت الإحاطات المقدمة تحديا كبيرا بالنسبة لنا –خاصة وقد أتينا إلى هناك دون بيانات مُعدّة سلفا وإثارة الأسئلة الميدانية. ونعرب عن تقديرنا لذلك حقا.

وكما ذكرنا من قبل في هذه القاعة، فما زلنا نرى، وخاصة فيما يتعلق بالبعثتين الممثلتين هنا اليوم، سواء بالنسبة للشعب السوداني أم لشعب قبرص، أن حل مشاكلهما يقع على عاتق المجتمعات المحلية نفسها.

ونرى أيضا أن عمليات حفظ السلام تهيئ بيئة مواتية لإيجاد السلام، وهو ما يتعين عليها إيجاده. وسيكون من المفيد أن نسمع من زملائنا ما إذا كانوا يعتقدون أن ذلك النهج يؤدي دورا إيجابيا في سياق بعثات محددة. ونشير بذلك إلى الخفض التدريجي للعملية المختلطة في دارفور وانسحابها. وسيكون من المثير للاهتمام الاستماع إلى منظور الفريق نغوندي في هذه المسألة. وفيما يتعلق بقبرص، فهي إحدى بعثات حفظ السلام التابعة لنا وأكثرها طولا من حيث الفترة الزمنية. وهي بعثة نعتقد أنها أصبحت تسير على النحو المعتاد. وكما نعلم، فإن الأمور ليست يسيرة دائما. وسيكون من المفيد أن نستمع إلى منظورها.

وقد قيل الكثير عن التعاون الثلاثي. ونود أن نسمع من مقدمي الإحاطات تعليقاتهم على جدوى التعاون الثلاثي. وبصفتنا أعضاء في المجلس، فقد دأبنا على طرح آرائنا فيما يتعلق بمدى أهمية ذلك. وهل يمكننا الحصول على مثال عملي لطريقة تنفيذه في كلتا البعثتين، لأنهما تتباينان تماما عن بعضهما؟

وبصفتنا عضوا أفريقيا في المجلس، فإن الوضع في السودان يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا. ونعلم أيضا تمام العلم التحديات العملياتية والمالية التي تواجهها البعثة. ويظل التمويل مشكلة مستمرة ما دام يتعلق بضمان النجاح وسلامة حفظة السلام وفعالية عمليات حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت. ولعل قادة القوة يدركون تماما القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة وبعض الشواغل التي أثيرت، ومنها، على وجه الخصوص، عدم ترك أي فراغ بعد مغادرتها، وكذلك تسليم المواقع كما ذكر بعض الأعضاء سابقا. وكيف يمكن إدارة مثل هذا الوضع، خاصة وأنه يتعلق بالاتفاق مع الدولة المضيفة عندما يتعارض قرار بعينه مع وجهة النظر الأصلية، وعلى سبيل المثال: تسليم المواقع إلى المدنيين؟ فكيف أديرت هذه المسألة؟ وماهي المساعدة المطلوبة من المجلس في ذلك؟

وكما فعلنا للتو، فنحن نقدم تعازينا على فقدان الأرواح. بيد أن هناك اتجاها لهذا. ونرى فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام وأمنهم، فإنهم يتعرضون بصورة متزايدة لإطلاق النار عليهم. ويزداد ذلك الأمر خطورة. وماذا يرى الفريق نغوندي ما بوسعنا أن نفعله لضمان سلامة حفظة السلام. وما الذي نحن بحاجة إليه لتعزيز سلامتهم وأمنهم. هل هي التكنولوجيا أو المعدات؟ ونحن نعلم مدى تباين الظروف من حيث مدى خطورتها، ولكن ما هو رأيه في ما يمكن أن نفعله في السعي إلى وضع حد لارتفاع عدد القتلى وتزايد الهجمات على حفظة السلام؟

وإذ أنتقل إلى اللواء شيريل بيرس، فإن جنوب أفريقيا من أشد مؤيدي وجود النساء في عمليات حفظ السلام. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نراها هنا، ولا سيما بوصفها امرأة في دور قيادي. وبما أن معظم المسائل الأخرى بخصوص الموضوع الذي طلب منا الرئيس التركيز عليه قد سبق طرحها، سأعطي لنفسي بعض الحرية لأطلب منها أن تقدم لنا، من منظورها، فهماً للتحديات التي تواجهها العسكريات، ولا سيما أولئك اللاتي يشغلن مناصب قيادية، ونأمل أن نرى عدداً متزايداً من

النساء يتقلّدن تلك المناصب. ونحن فخورون جداً بالتقدم الذي أحرزناه فيما يتعلق، على سبيل المثال، بقوة لواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدّر أيما تقدير أن تقدم لنا لمحة عن وجهة نظرها في هذا الصدد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرض آراء إندونيسيا بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر. وبعد ذلك، سنطرح أسئلة على قائدي القوات. أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقائدي القوات على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، التي ركّزت على التعاون مع الدول المضيفة وعلى التحديات التشغيلية التي تواجه الولايتين الحاليتين لكل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأودّ أيضاً أن أعرب عن تعازينا لأسرة اللواء فرانسيس فيب – سانزيري ولجميع حفظة السلام في أنحاء العالم.

إن الموافقة هي في الواقع أحد المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلا يمكن نشر بعثات حفظ السلام دون موافقة حكومة الدولة المضيفة. وهناك بالفعل إجراءات ملموسة يمكن أن نتخذها في إطار مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ وإعلان الالتزامات المشتركة المرتبط بها لتعزيز موافقة الدول المضيفة وتعاونها.

ويتمثل الإجراء الأول في تعزيز التشاور بين المعنيين بحفظ السلام بشأن الولايات وتنفيذها. ونحن بحاجة إلى التنفيذ الجماعي للالتزامات الحكومية الدولية القائمة بشأن التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومجلس الأمن والأمانة العامة. وإننا بحاجة أيضاً إلى النظر في خيارات لتعزيز التفاعل المباشر بين الحكومات المضيفة ومجلس الأمن. وينبغي أن يشمل ذلك التعاونَ في تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك تيسير الوصول والاعتراف بالمسؤوليات الوطنية ذات الصلة بسلامة وأمن حفظة السلام.

ويتعلق الإجراء الثاني بمساهمة عمليات حفظ السلام في حماية المدنيين. لقد خبرت وحداتنا المشاركة في العملية المختلطة بصورة مباشرة أن المشاريع السريعة الأثر وإشراك المجتمعات المحلية والوساطة والتيسير، بالتعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة، أمور ذات أهمية حيوية في تحسين ولايات حماية المدنيين.

والإجراء الثالث هو تحسين تدريب وبناء قدرات قادة البعثات للتعامل مع المسائل المتصلة بموافقة وتعاون الدول المضيفة. ويتطلب ذلك من قادة البعثات بذل جهد منتظم، بمساعدة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، من أجل الحفاظ على موافقة وتعاون نظرائهم الحكوميين في الدول المضيفة خلال جميع التغييرات. وتشكل إدارة موافقة الدولة المضيفة وتعاونها، في اعتقادي، أهم وأصعب جزء في عمل قادة البعثات.

والإجراء الرابع هو ضمان أن تمتلك البعثات الأدوات المناسبة لإدارة موافقة وتعاون الدول المضيفة. وفي هذا الصدد، ربما يستلزم الأمر وضع مبادئ توجيهية لإدارة التعاون مع حكومات الدول المضيفة. ويمكن أن تحدد هذه المبادئ التوجيهية سيناريوهات الموافقة المختلفة التي تواجه حفظة السلام وخيارات الاستجابة والمعايير المستخدمة في تحديد الحالات الخطيرة للتراجع عن الموافقة. وستكون هذه الأدوات مهمة عندما يستدعي الأمر رفع المسائل إلى مجلس الأمن قبل أن تتأزّم الحالة.

وأود مرة أخرى أن أشكر قادة القوات وأشيد بهم على التزامهم المثالي. وستظلّ إندونيسيا، باعتبارها أحد أكبر المساهمين بقوات وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، تدعم أعمالهم وجهودهم على الدوام، سواء كان ذلك داخل العملية المختلطة في دارفور أو قوة الأمم المتحدة في قبرص أو بعثات حفظ السلام الأخرى في جميع أنحاء العالم.

أود أن أختتم ملاحظاتي بطرح بعض الأسئلة على قائدي القوات. وأود أن أوجه إليهما، من خلال ما شهداه، الأسئلة

التالية: ما هي الآثار الملموسة لما يُسمى بولايات شجرة عيد الميلاد على العلاقة بين بعثات حفظ السلام والبلدان المضيفة؟

وأود أن أسأل قائد قوة العملية المختلطة سؤالين إضافيين. ما هي التحديات التي تواجه وضع استراتيجية تتسم بالمسؤولية للتخفيض التدريجي والخروج؟ وما الذي ينبغي أن يفعله مجلس الأمن لضمان أن تكون صياغة الولاية المقبلة واضحة بجلاء وتتناسب مع التحديات التشغيلية؟

وأود أن أوجه إلى قائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص السؤال التالي: ما الذي ينبغي تحسينه في الولاية الحالية لضمان تمكن قوة الأمم المتحدة من دعم إيجاد حل سياسي وتحسين التعاون مع البلد المضيف؟

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد لاكروا والفريق نغوندي واللواء بيرس على إحاطاتهم الإعلامية. ولن أتلو بياناً، لأنه سيكون مشابهاً جدا لما سمعناه بالفعل. وسأركز على بعض القضايا المتصلة بالشأن الأفريقي.

نشدد على أهمية عمليات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة. فقد أدت دوراً بالغ الأهمية في تحقيق السلام بعد العديد من النزاعات. وفي الوقت نفسه، فهي تواجه تحديات جسيمة. وأعتقد أن إحدى مهام المجلس تتمثل في التماس السبل الكفيلة بتبسيط عمليات حفظ السلام لضمان زيادة كفاءتها. وقد ذكر المتكلمون، بطبيعة الحال، أهمية البلدان المضيفة والعلاقات بين عمليات حفظ السلام والبلدان المضيفة وموافقة تلك البلدان، وهي أمور بالغة الأهمية لتحقيق النجاح.

ومع ذلك، أود أن أركز على مسألة تمويل العمليات في أفريقيا بدعم مالي من الأمم المتحدة. وأعتقد أن تلك المسألة بالنسبة لنا نحن الأفارقة لا تزال حاسمة. فنحن نعلم أنه لا يوجد إجماع في المجلس بشأن هذه المسألة تحديدا. بيد أننا نعتقد أن هذا النموذج للتعاون يمكن أن يكون ذا قيمة كبيرة بمعنى أننا نحن الأفارقة على دراية ببيئتنا أكثر من غيرنا وأفريقيا هي المكان الذي تندلع فيه معظم النزاعات التي ينظر فيها مجلس الأمن. ويملك العديد من شركائنا، وكثيرون منهم موجودون هنا في هذه القاعة، والأمم المتحدة نفسها الموارد التي نحتاج إليها نحن الأفارقة لنكون قادرين على التعامل مع المشاكل وتسوية النزاعات التي تعصف بنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل سؤالاً محدداً، وأعتقد أنه موجه بالأحرى إلى السيد لاكروا، بما أن التناقضات التي نواجهها في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة تتعلق بالتمويل. فهل يعتقد أن هذا التمويل من قبل الشركاء والأمم المتحدة قابل للاستمرار لضمان زيادة فعالية عمليات حفظ السلام في أفريقيا؟

وفيما يتعلق بمسألة قبرص، أود أن أعرف ما هي أخطر التحديات التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بالنظر إلى التعقيد الناجم عن التعامل مع طائفتين مختلفتين.

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود أن أطرح السؤال التالي: لكي تتمكن البعثة من النجاح، ما الذي ينبغي أن يفعله مجلس الأمن لضمان التنفيذ الكامل للولايات دون تعديلها؟

أخيراً، أود أن أعرف – ولا أعرف إن كان أحد قد طرح هذا السؤال قبل وصولي – ما إذا كانت عمليات حفظ السلام، ولا سيما الحالتين اللتين ننظر فيهما، تنفذ أي برامج لتشجيع المصالحة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لبناء الثقة لتحسين التعايش في هذه الحالات المعقدة في حال ما أصبح السكان المحليون معادين للقوات الموجودة أساساً في بلدانهم؟

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإشادة بالرجال والنساء الذين يعملون لخدمة ألوية

الأمم المتحدة وقيمها في الميدان. فمجلس الأمن مدين لهم بمواصلة ما يقوم به من عمل في إطار مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“.

أود اليوم أن أطرح بعض الأسئلة وأشدد على نقطتين، هما: أولا، مسؤوليتنا عن دعم العمليات السياسية، وثانيا، السعي إلى تحقيق فعالية أداء العمليات نفسها.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على التزامنا بالتركيز على إيجاد حلول سياسية مستدامة. وأرى العديد من السبل لتحقيق ذلك. فأولا، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام حيوية وأن تتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خير مثال على ذلك. وسيكون السعي إلى الانسحاب دون مراعاة التطورات السياسية الجارية في الخرطوم أمرا غير واقعي. وفي ذلك الصدد، سأكون ممتنة إذا شاطرنا الفريق نغوندي تقييمه لتلك المسألة.

ثانيا، لا يمكن أن تعمل البعثات إلا من خلال ولايات واضحة ومفهومة ومتسقة ولا لبس فيها. ولدي سؤال لقائدي القوتين: كيف يمكن للمجلس أن يجعل الولايات أكثر وضوحا؟

ثالثا، فيما يتعلق بتوفير الولايات الملائمة والموارد الكافية، تحرص بلجيكا بشدة على كفالة إتاحة الموارد الكافية لبعثات الأمم المتحدة.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود أن أثيرها بالأداء. إن أداء البعثات أمر أساسي لتحسين قبول السكان المحليين لها، وتجدد التزام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ونمن مصلحتنا المشتركة جميعا تحقيق فعالية الأداء. والبلد المضيف جهة فاعلة رئيسية من حيث الأداء، والمستفيد الأول من ذلك أيضا.

ومع ذلك، فإن الأداء لا يعتمد فقط على القدرات الكافية وتدريب القوات، بل يرتهن كذلك بكيفية عمل بعثات الأمم المتحدة واستخدامها لقدراتها بما يتجاوز علاقات القيادة والتحكم اللازمة للعنصر العسكري. إن ما نتكلم عنه هو الطريقة التي يتم بها نشر جميع القدرات والمكونات وما يسمى بالوظيفة المتكاملة للبعثة. وفي هذا الصدد، لدي سؤال لقائدي القوتين. كيف يريان تكامل بعثتيهما؟

وأخيرا، فإن أداء البعثات ينطوي على الأشخاص الموجودين في البعثات. وقد استمعنا بسرور إلى اللواء شيريل بيرس اليوم، ونشيد بالأمانة العامة على الإجراءات المتخذة بشأن المساواة بين الجنسين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مما يجعل البعثة نموذجا للمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بقيادتها. فكيف تعيش اللواء بيرس هذا الجانب من جوانب القوة؟

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية أشكر السيد لاكروا والفريق نغوندي واللواء بيرس على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب بوجودهم معنا في هذه الجلسة والحوار الجاري. ونود أن نعبر عن امتناننا العميق للجهود والمساعي التي يبذلونها في خدمة السلام. ونتقدم لهم بالتعازي لزملائهم الذين ضحوا بأرواحهم من أجل خدمة السلام.

نحن قد لا نكون من الدول المساهمة بقوات بشكل منتظم، ولكننا استضفنا لأكثر من ١٠ سنوات بعثة لعملية حفظ السلام. ونعلم جيدا أهمية الدور الذي تقوم به بعثات عمليات حفظ السلام. وقد كانت هذه العملية، وهي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، من العمليات الناجحة.

وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء على استجابتهم لطلبنا في البداية بأن تكون هذه الجلسة جلسة حوار تفاعلي.

سأركز في مداخلتي على ثلاث نقاط أساسية. الأولى هي أفضل الممارسات. والنقطة الثانية هي مبادرات تعزيز التعاون. والنقطة الثالثة، المطلوب من أجل تعزيز التعاون.

بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على إنشاء أول بعثة حفظ سلام، فقد بات لدينا مخزونا ثريا من أفضل الممارسات، ولعل

أبرزها مبادئ حفظ السلام الثلاثة، وأولوية الحلول السياسية، والملكية الوطنية.

بالنسبة لمبادئ حفظ السلام، فأولها رضا الأطراف، حيث إن التواصل المستمر بين البعثة والدولة المضيفة يسهم في تحقيق ولاية البعثة ونزع فتيل أي خلاف قبل نشوئه. كذلك، فإن صياغة ولايات تبنى على أولوية الحلول السياسية ساهمت في تعزيز الملكية الوطنية عبر مؤسسات وطنية قوية تمارس عبرها الدول المضيفة مسؤوليتها الأولية في الحماية. وما نحن ببعيدين عن التجارب الانتقالية للبعثات في كوت ديفوار وليبريا وهايتي.

بالنسبة لمبادرات تعزيز التعاون، وبعدما استمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية إلى بعض أمثلة التعاون، نستذكر تجربتنا الوطنية في استضافة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لأكثر من ١٢ عاما، وفي المساهمة في تحمل أعبائها. ونود أن نشير إلى مبادرات تستحق الإشادة والمتابعة.

ونشكر كوت ديفوار على اهتمامها بموضوع جلسة اليوم عبر اجتماع سابق للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. كما نشيد بخريطة طريق القاهرة التي طورت مفهوم التعاون الثلاثي إلى مشاورات رباعية، عبر إضافة ضلع رابع ممثلا بالبلد المضيف.

إن التنسيق المسبق مع الدول المضيفة وإشراكها في مراحل صياغة قرار إنشار الولاية والتعديلات عليه ليست متطلبات، بل ضرورة. فإن تلك الدول تمثل طرفا في إنجاح حفظ السلام. وتضاف إلى ما سبق ضرورة تزويد حفظة السلام بالتدريب اللازم، بما في ذلك المسائل الانضباطية والقدرات اللغوية. والعبء ليس على عاتق البعثات فحسب، بل وعلى عاتق الدول المضيفة عبر الالتزام المستمر بالاتفاقات منذ إنشاء البعثة إلى خروجها. ونشكر جمهورية السودان وجمهورية قبرص على ما يقدمانه من تعاون للبعثتين.

قبل أن أختتم، هناك الكثير من الأسئلة التي وجهت لمقدمي الإحاطات الإعلامية. لذلك، سأقتصر على سؤال واحد له طبيعة عامة ويتعلق بأن مجلس الأمن دائما هو الذي يحدد الولاية، وأنتم في الميدان تقومون بتنفيذ هذه الولاية. وأعتقد أن هذه فرصة لكي نسمع منكم النصائح ووجهة نظركم في سائر البعثات، خاصة في ظل وجود اختلاف بين الأطراف أو خلال المراحل الانتقالية. ما هي النصائح التي تقدمونها إلى مجلس الأمن عندما يكون هناك اختلاف بين الأطراف المعنية، وخلال المراحل الانتقالية؟

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة مجددا إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على الأسئلة المطروحة، وإبداء أي ملاحظات أخرى قد يرغبون في تقديمها.

أعطي الكلمة أولا للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. بالتأكيد لا أريد أن نحول المناقشة إلى مناقشة بيني وبين مجلس الأمن. لقد تم توجيه معظم الأسئلة إلى زميلي قائدي القوتين، وسيقومان بالإجابة عليها.

أولا، طُرح علي سؤال مباشر فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وأعتقد أن هناك مستويين مختلفين للقيام بذلك. فمن جهة، تعد مسألة التأكد من أن عمليات الأمم المتحدة في أفريقيا لديها ما يكفي من الموارد لإنجاز الولايات المنوطة بها أمرا بالغ الأهمية. وأعتقد – لأتوخى الإيجاز بشدة بشأن هذه المسألة – أن هناك ثلاث نقاط.

الأولى هي أننا ملتزمون بمواصلة جهودنا لتحقيق الكفاءة والاستفادة المثلى من الموارد التي حصلنا عليها. وهناك عدد من الجهود التي بذلت في هذا الصدد، ونرى أنه من واجبنا أن تستمر.

ثانيا، نحن بحاجة إلى موارد كافية لمواصلة تنفيذ ولاياتنا في بيئات أعتقد أن الجميع حول هذه الطاولة يدرك أنها في غاية الصعوبة.

ثالثا، قد يكون الحال في بعض الحالات أن عملياتنا لحفظ السلام يمكن أن تواجهها حالات غير متوقعة قد تترتب عنها آثار مالية. وأريد أن أذكر أحدها، وهو التحدي الذي يمثله دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لفيروس إيبولا، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على موارد البعثة في مجال الدعم اللوجستي، واستخدام ما لدينا من قوات أمن وشرطة وقوات عسكرية لدعم زملائنا الذين يتعاملون مع فيروس إيبولا، وعدد من الموارد الأخرى المخصصة للبعثة لذلك لدعم، بمن في ذلك بعض زملائنا، ولا سيما بعد القرار الذي اتخذ لتعزيز التصدي لفيروس إيبولا في بوتمبو. وذلك مجرد مثال واحد على حالة غير متوقعة لها تأثير على الموارد المالية اللازمة لعمليات حفظ السلام.

الجزء الثاني من السؤال كان بشأن تمويل العمليات في أفريقيا، والمجلس يعلم بلا شك الموقف الذي يعرب عنه الأمين العام بانتظام دعما لتوفير الموارد المالية المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها لتلك العمليات، وهو ما نعتقد أنه شرط مهم لنجاحها. وأود أن أعيد التأكيد على ذلك الموقف هنا.

وفيما يخص الأسئلة التي تتعلق بالعلاقات مع الحكومة المضيفة، أود أن أقول إن هذا المبدأ الأساسي لحفظ السلام يظل وجيها تماما وأنه يتعين علينا السعي لتحقيق أفضل تفاعل وتعاون ممكن مع الحكومة المضيفة. في بعض الأحيان يكون ذلك أمرا صعبا. إن قادة قواتنا ورؤساء البعثات يبذلون جهودا كبيرة لمعالجة المسائل التي تتعلق بالتصاريح أو حرية التنقل، ولكن في بعض الحالات علينا تصعيد تلك المسائل. وأنا وزملائي فعلنا ذلك عندما كانت ثمة حاجة إلى معالجة بعض تلك المسائل مع ممثلي الحكومات المضيفة، وفي بعض الحالات نحتاج إلى دعم المجلس في كفالة التأكد من حل كل الصعوبات التي نواجهها. وأود أن أشدد على أن الأولوية العليا لبعثاتنا هي ضمان أيسر تعاون وتفاعل ممكن مع الحكومات المضيفة.

وأشير أيضا إلى مسألة الأداء. وفي ذلك الصدد، أود أن أعلق على الجهود التي نضطلع بها حاليا لتحسين الأداء. إنه جهد متعدد الأوجه يشمل وضع آليات مختلفة لتقييم الأداء، بما في ذلك نظم أداء الوحدات العسكرية والشرطية، إلى جانب التحقيق المنهج في الحالات التي نعتقد أن أداءنا فيها لم يرق إلى مستوى التوقعات. ونحن الآن نحقق بصورة منتظمة في تلك الحالات، وأعتقد أن ذلك أسفر عن عدد من الدروس المستفادة والتحسينات المفيدة.

كما أثيرت مسألة تحديد أولويات الولايات. وأعتقد أننا ما زلنا نحتاج من المجلس التركيز على الأولويات الرئيسية لولاياتنا، ولكن تلك الأولويات تتغير وتتطور، والحالات التي ربما اعتبرنا في بعضها على الأقل أن تمديد الولاية إجراء روتينيا لم تعد قائمة. وجميع البعثات تقريبا في حالة انتقالية. وأود إضافة تعليقين في ذلك الصدد، الأول هو أن تحديد أولويات الولايات مسؤوليتنا أيضا بوصفنا الأمم المتحدة، لأننا نقدم توصيات إلى المجلس يجب منحها الأولوية المناسبة. ثانيا، إن بعثاتنا تريد من المجلس أن يقرر ولاياتها بحيث تخصص مواردها المالية والبشرية لتنفيذ تلك الأولويات. وقول ذلك أيسر من فعله، لأنه يتطلب تغيير العمليات بشكل مستمر وتطوير هياكلها على أساس دائم.

ختاما، إننا ملتزمون بمواصلة جهودنا لتعزيز دور المرأة ووظائفها في عمليات حفظ السلام عموما، بما في ذلك في القيادة العليا للوحدات العسكرية والعناصر المدنية على السواء. والاتجاه مشجع، ولكننا بالتأكيد نظل ملتزمين بالقيام بالمزيد.

وأخيرا، فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام وأمنهم، إننا ملتزمون أيضا بمواصلة تنفيذ خطتنا المكرسة لذلك. حققنا نتائج مشجعة في العام الماضي، مع انخفاض عدد الخسائر في الأرواح

بسبب الهجمات العدائية، وهذا العام تكبدت بعثة واحدة حتى الآن خسائر في الأرواح نتيجة الهجمات العدائية. وندرك أنه يجب بذل المزيد من الجهود، وأن الأمر يتعلق بالتدريب والمعدات والأداء والدعم الطبي. ونحن نعمل بجد بشأن جميع تلك المسائل.

الرئيس: أشكر السيد لاكروا على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للفريق نغوندي للرد على تعليقات الدول الأعضاء والأسئلة التي طرحت بشأنها.

الفريق نغوندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المتكلمين وأعضاء المجلس على كلماتهم الطيبة وعبارات الثناء. إننا نقدر التشجيع الذي استمعنا إليه اليوم.

أثيرت أسئلة كثيرة. وأعتقد أنه سيكون من غير المنصف لأعضاء المجلس الذين بذلوا وقتهم في توجيه الأسئلة إن لم أجب عليها كلها، ولذلك سأحاول الرد على كل سؤال وجه إلي.

أولا، فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل بولندا عما إذا كانت الولاية الحالية ستتيح لنا العمل بشكل عملي، الإجابة قصيرة وهي نعم. والجوانب الأربعة التي أشرت إليها كمسائل رئيسية للولاية واضحة جدا وتسير بشكل جيد، باستثناء الركيزة السياسية، التي توقفت بسبب الحالة السياسية الراهنة. والركائز المتبقية تسير بشكل جيد. إن مشكلة منع الوصول فيما يتعلق بزيارة المنطقة برمتها، ولا سيما المنطقة المحدودة الخاضعة لسيطرة الحركة المسلحة، هي المنطقة الوحيدة التي تشكل عقبة أمام التنفيذ الكامل للولاية. ولذلك أود الإجابة بأن الولاية الحالية على النحو المبين في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) يمكن بالفعل أن تنفذ بشكل عملي.

الحالة في الخرطوم لها بعض الأثر على العمليات في دارفور، ولكن ليس بالقدر نفسه في المناطق الأخرى. وذلك لأنه لما يحدث في الخرطوم، هناك في دارفور من يؤيد الحكومة ومن يؤيد المعارضة. لذا فلذلك تأثير، والآن أكثر بالنظر إلى عسكرة الحكومة ولأن الدولة يسيطر عليها أفراد الجيش، وهو ما يشكل انفصاما في إدارة السكان أنفسهم، وهو ما نعتبره يؤثر بشكل كبير في المنطقة.

وفيما يتعلق بتعليق تسليم المعسكرات، إنها معسكراتنا التي ننسحب منها. وأعتقد أن هذا أمر سيجري التوصل إلى حل بشأنه. ومن خلال ما فهمته مما قاله المجلس العسكري الانتقالي، المواقع التي مع قوات الدعم السريع ستمنح للمجتمعات المحلية للاستخدام المدني، ولن تحتفظ بها قوات الدعم السريع. ولذلك، أعتقد أن مسألة التعليق مجرد مسألة وقت بينما تجري تسوية هذه المسائل. وأعتقد أن ذلك لأن الرد على المرسوم الذي تم إصداره لم يكن من البعثة نفسها فحسب، بل ومن المجتمع الدولي، بما في ذلك هنا في المقر.

وانتقل إلى السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة بشأن أثر الإصلاحات وما نشهده في الميدان، أقول إن تحقيق لامركزية الموارد وصنع القرار أمر جيد دائما. وهو يجعل من اليسير علينا العمل بمواردنا واتخاذ القرارات.

وفيما يتعلق بالدروس التي يمكننا استخلاصها من عملية نهب الجنينة، كان ذلك حادثا مؤسفا. التحقيقات جارية الآن، ولكن حادث الجنينة كان مؤسفاً لأن القسم الفني أوقف عملياته في الجنينة منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبالتالي بقي المرفق هناك من دون أشخاص يعملون مع المجتمعات. وتعمل الأقسام الفنية في عناصر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع المجتمعات المحلية. ارتكازا على تجربتها التي شهدتها في مواقع الفريق التي تم تسليمها لصالح الرجال الذين يرتدون الزي العسكري، فإنني أميل إلى الاعتقاد بأنهم هم الذين يستفيدون أيضاً من ذلك.

أخيرا، وكما قلت، فإن عسكرة الحكومة قد أعطت قيادة الدولة لضباط يرتدون الزي العسكري والذين ربما لا تتوفر لهم قنوات الاتصال اللازمة مع السكان ليشرحوا لهم فائدة مواقع

الأفرقة إذا ما أُخليت تلك المواقع وتم تسليمها بالشكل التي هي عليه حاليا. لقد كان هذا حادثا مؤسفا، والدرس الذي تعلمناه هو أنه يجب علينا أن نضمن بأن تكون لدينا القدرة الكافية على حماية أنفسنا قدر استطاعتنا، رهنا بما لدينا من أدوات، وبالتالي توفر القدرة لدينا على الاشتباك. ولا ينبغي لنا أن نفصل أنفسنا عن المجتمع مرة أخرى. ويجب على موظفي الشؤون المدنية وسيادة القانون، وجميع العناصر الأخرى التي تتواصل مع المجتمعات المحلية أن تثقفهم بشأن الغرض المفيد لوجودنا هناك، وأن تتعامل معهم ومع الحكومة فيما يتعلق بمسؤوليتهم الأساسية عن كفالة السلام والنظام في المنطقة – وهو ما يقومون به – ليتسنى ضمان عدم تكرار هذه الحوادث.

بالانتقال إلى مسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي أثارها ممثل بيرو، تشكل تلك المسألة تحديا كبيرا. وتتمثل أولويتنا في رفع ماهية سيادة القانون وقدرات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق برصد قضايا حقوق الإنسان في الأقاليم، والأهم من ذلك، تثقيف الشعب والحكومة بشأن بناء القدرات لضمان الحفاظ على القانون والنظام، واحترام حقوق الإنسان. ومن المهم بصفة خاصة إدراك حقيقة أن السودان منطقة شاسعة، ولذلك من الحيوي توسيع سلطة الدولة للوصول إلى جميع الناس، فضلا عن المؤسسات المسؤولة عن سيادة القانون والحفاظ على النظام والعدالة.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتنمية، فإن الفقر في دارفور، وإن لم يكن جزءا مباشرا من حفظ السلام، له تأثير مباشر على حدوث الانتهاكات، لأنها تنجم عنه، عندما يكابد الناس من أجل كسب رزقهم في غياب الحكم الصالح في جميع أنحاء البلاد، ويتعين عليهم التنافس على الموارد، مع كل ذلك، فإنه يضاعف من انتشار الأسلحة ووقوعها في الأيدي الخطأ. وهذا ما يجعل الوضع صعبا بشكل خاص.

إذ أتحول إلى الكلام عن مسألة الانتقال السلمي للسلطة التي أثارها ممثل روسيا، أقول إن الترتيبات الخاصة بذلك الانتقال واضحة تماما. ولهذا السبب، توجد مهام الاتصال في الولايات. ونعتقد أنه سيكون انتقالا سلميا، ويجري حاليا تنفيذه على الصعيد العملي. وفيما يتعلق بسلامتنا، فثمة دروس قيمة بالفعل يمكن استخلاصها من تقرير الفريق دوس سانتوس كروز عن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. أبدأ بالقول بأن الحالة في السودان أفضل إلى حد ما مما هي عليه في مناطق أخرى، لأن الحكومة كانت تسيطر دائما على المنطقة، وبخلاف البعثات الأخرى، فإننا لا نرى هجمات متعمدة على البعثة نفسها. وتسيطر الحكومة سيطرة كاملة على المنطقة، ومن الصعب جدا على العناصر المسلحة المحتشدة أن تهاجم معسكراتنا من دون أن تحدد الحكومة مكانها. فالمشكلة التي كنا نواجهها كانت مع الناس أنفسهم الذين يريدون القيام بالنهب. لقد ذكرنا الكيفية التي نعالج بها ذلك، ووضعنا عددا كافيا من القوات في كل موقع من مواقع الفريق لضمان تمكننا من القيام بكل ما هو ضروري.

أما فيما يتعلق بالمسألة التي طرحها ممثل الولايات المتحدة، فقد أشار المجلس العسكري الانتقالي إلى أنه سيلغي مرسومه، وإن كان لم يُبلِغ بذلك رسميا. وكان السؤال عن كيفية انطلاقنا من تلك النقطة. منذ البداية، تم لاتفاق مع السلطات على أن تخصص مواقع الأفرقة للاستخدام المدني. وبالعمل مع المجتمعات المحلية وغيرها من المؤسسات الحكومية غير الأمنية، باستثناء الشرطة، تكونت لدينا فكرة عن الأشخاص المناسبين الذين سيتسلمون مواقع الأفرقة هذه لغرض الاستخدام المدني. وسيتم طرح ذلك مرة أخرى على الطاولة ما أن نتمكن من ضمان أن مواقع الأفرقة سوف تفيد المجتمعات المتواجدة فيها، ويمكن أن تستخدمها المجتمعات المحلية، بما في ذلك الجامعات، ومؤسسات الفنون التطبيقية، والمستشفيات وأي كيان آخر يدور في خُلد

المجتمعات المحلية. وفي حين من المفترض أن نعيد الأماكن إلى الحكومة، وهي أماكن حصلت عليها العملية المختلطة من البداية، إلا أن الترتيب الحالي هو إعادتها إلى المجتمع المحلي وليس إلى الأشخاص الذين يرتدون الزي العسكري. وهذا هو السبب الذي يحتم بأن يكون المرسوم موضع خلاف حتى نتمكن من العودة إلى ما كنا عليه.

سأل ممثل فرنسا ما الذي بوسع مجلس الأمن أن يفعله لمساعدتنا على تعزيز عملنا هناك من حيث التعاون. وفي هذا الصدد، من المهم ضمان أن يحترم الطرفان، أي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحكومة وسلطاتها، الولاية واتفاق الأمم المتحدة النموذجي لمركز القوات. الأمر بهذه البساطة. وكما قلت، هناك عنصران أساسيان لهذا التعاون، وهما الثقة والإرادة السياسية. ونحن بحاجة إلى ذلك لضمان أن يكون بوسعنا إنجاز عملنا، وهذا هو المجال الذي نحتاج فيه إلى المساعدة.

فيما يتعلق بسلوك حفظة السلام في المنطقة، كانت هذه البعثة مثالية. فعلى سبيل المثال، طوال السنوات الأربع الماضية لم يكن هناك ادعاء واحد ضد الأفراد العسكريين لدينا يتعلق بالاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي، وهو أمر ممتاز تماما.

أما فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل كوت ديفوار، فكما قلت في إحاطتي الإعلامية، عن التعاون مع السلطات فيما يتعلق بالجماعات المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ذلك هو المجال الوحيد الذي لا يستفيد فيه الناس من خدمات العملية المختلطة، بسبب الحرمان من الوصول. والمنطقة التي توجد فيها الجماعات المسلحة محدودة ومضبوطة. وكان هناك استثناء من منع الوصول في مناسبة واحدة، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عندما حدث انهيار أرضي في تلك المنطقة وسمحت لنا الحكومة بالوصول إليه لمساعدة ضحايا الانهيار الأرضي. وكانت الحجة أنه نظرا لأننا لسنا أعداء لا لجيش تحرير السودان ولا للحكومة، فإنه ينبغي السماح لحفظة السلام التابعين للعملية المختلطة بالذهاب إلى أي مكان بدون مشاكل، لكوننا نتفاوض ونتكلم بحياد.

سأل ممثل الصين عما ينبغي علينا أن نغيره في الولاية لضمان نجاحنا. كما قلت، فإن المسألة الوحيدة تتعلق بالركيزة السياسية، وهي مسألة غير واضحة تماما بسبب الحالة السياسية الراهنة، وما إذا كان يتعين علينا الخروج قبل حلها. علينا أن نجد ترتيبا يمكننا من معالجة تلك الركيزة من خلال المفاوضات. وكما أرى، في إطار الحالة السياسية الراهنة، فإنه من الأفضل، في رأيي المخلص، أن يُنظْرَ في مسألة دارفور كجزء من الحالة في السودان ككل، لا أن يُنظْرَ فيها على حدة، غير أن الأمر متروك للشعب السوداني ليقرر ذلك. وفيما يتعلق بمهمتنا الآن، هذا هو المجال الوحيد الذي لا نرى فيه أي وضوح في التوجيه. ونترك لمجلس الأمن لكي يقرر كيفية المضي في تلك الركيزة ونحن نمضي قدما.

لقد أشار ممثل ألمانيا إلى عدد من الأمور المهمة، وأبدأ بالقول إن إمكانية تسليم مواقع الأفرقة إلى قوات الدعم السريع هي مسألة سيتم العمل عليها ولكنه لن يحدث. وهناك وجهان للعملة فيما يتعلق بقوات الدعم السريع. فهناك مناطق يقول فيها الأشخاص أنفسهم إنه من الأفضل وجودها لأنها تحفظ السلام وتحميهم من الجماعات المسلحة في منطقة بعينها. ولذلك، فهم يشعرون أن هناك مناطق تكون فيها قوات الدعم السريع مفيدة للناس ويقبلون بوجودها لأنها تساعدهم، لا سيما المجتمعات المحلية الزراعية، لأن الناس هناك لا يمتلكون أسلحة، بينما هناك بدو يتجولون ويحملون أسلحة. ويتقبل المزارعون وجود قوات الدعم السريع في مناطق معينة لأن ذلك يعني أنه لن يكون هناك أي مسلحين هناك. ومن ناحية أخرى، بناءً على تاريخ قوات الدعم السريع، فإن بعض الأشخاص غير مرتاحين كثيرا لها.

هل هناك احتمال لاندلا ع اشتباكات جديدة؟ أنا انظر إلى هذه المسألة من منظورين. وما يقلقني هو الخطر العسكري لوقوع اشتباكات بين الجماعة المسلحة التي لديها برنامج سياسي، ألا وهي، جيش تحرير السودان، والحكومة. وثمة إمكانية لوقوع هذه الاشتباكات، وهي تندلع من حين لآخر. ويتجلى الجانب الآخر في أنشطة اللصوصية المتمثلة في سرقة الماشية والنهب والإجرام والتي تحدث في كل مكان. وفي ظل الخفض التدريجي للبعثة، فإن تلك الاشتباكات قد تحدث أو لا تحدث، وهو ما ينطبق أيضا على أنشطة اللصوصية. وفي غياب سيادة القانون والحوكمة، من المرجح أن تستمر تلك الجرائم. ويمكن أن تحدث اشتباكات بين جيش تحرير السودان والحكومة، ولكنها ستنحصر في منطقة معينة من جبل مرة.

وفيما يتعلق بالانتهاكات الجنسية وانتهاكات حقوق الإنسان عمومًا، أعتقد أنه من المهم توفر قدرة على مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة.

وأشار ممثل الجمهورية الدومينيكية إلى أهمية التعاون مع الشباب وعامة السكان، وهو أمر أوافق عليه. وكما قلت من قبل، عندما بدأنا الخفض التدريجي، تم سحب معظم العناصر التي كانت مهمتها التفاعل مع الناس، وخاصة المجتمع المدني، من بين فئات أخرى. ومن المهم التفاعل مع السكان، بمن فيهم الشباب، وتشجيع اتخاذ تدابير لبناء القدرات لتمكينهم من كسب العيش. ويقوم قسم الحوكمة بالكثير من العمل الجيد في هذا الصدد. وفيما يخص العنصر العسكري، فإن ما نحتاجه من المجتمع الدولي هو تدريب القوات على طائفة متنوعة من الجوانب الشاملة، وهذا أمر مهم في المجال الجنساني وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، عندما تكون القوات في مناطق بعيدة لا تستطيع التنقل فيها مع العناصر المدنية، سيكون لا يزال بإمكانها الترويج لقضايا المجتمع المدني والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وأي قضايا أخرى يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية. وهذا شيء يمكن مناقشته مع الدول الأعضاء لضمان تدريب قواتها تدريباً جيداً بشأن هذه القضايا حتى قبل نشرها في مناطق البعثات.

وسأل ممثل جنوب إفريقيا عما إذا كنا سنترك فراغًا عند تسليم المواقع. وأريد أن أكرر القول بأنني ناقشت بالفعل مسألة المواقع.

فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام، كان تقرير كروز مهما بالنسبة لنا. وكما قال السيد لاكروا، من المهم تزويد إدارة عمليات السلام بالموارد الكافية لضمان قدرتها على أداء مهامها. وأريد فحسب أن أقول إنه إذا جاء وقت يبدو فيه أن العملية المختلطة يمكن أن تحل محل الحكومة، فإن ذلك سيعني أن الوقت قد حان لخروجنا وترك البلد يتولى شؤونه بنفسه.

وسأل ممثل إندونيسيا عن التحديات التي نراها وما الذي نحتاج إليه لتنفيذ الخفض التدريجي بشكل مسؤول. وأعتقد أن الولاية كانت دائمًا واضحة بالنسبة لنا، نحن الأفراد النظاميين. فنحن نصغي إلى ما يقال لنا وننفذه. وعملية الخفض التدريجي تجري بشكل مسؤول منذ أن بدأناها. وقد كنا واضحين في هذا الشأن. وبدأنا في المناطق التي تنعم بالسلام، ونحن الآن في منطقة مضطربة، على الرغم من عدم وجود مشاكل في ضواحيها، وهذه مشكلة تتطلب حلاً سياسياً وليس حلاً عسكريًا. وكما قلت في إحاطتي الإعلامية، فقد دعت آلية التنسيق الثلاثية جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات، بما في ذلك الحركات المسلحة، لكن إحدى الحركات أصرت على عدم الالتزام. إن إقناع الناس بالجلوس إلى طاولة المفاوضات هو مجال يتطلب بذل جهد سياسي، لأنه يجب تسوية كل شيء من خلال الحوار ويجب الاتفاق على سبل المضي قدما. وهذا ما نراه. ولكن فيما يتعلق بالخفض التدريجي، أعتقد أنه يُنفذ دائما بشكل مسؤول، خاصة لأننا لم نر أي تكرار للأعمال العدائية في المناطق التي شهدت خفضا تدريجيا للبعثة. وأعتقد

أنه حتى في المراحل النهائية، سيستمر ذلك بمسؤولية وستدعمه أقصى الجهود الدبلوماسية الممكنة لضمان أن يتوصل الناس إلى اتفاق بشأن سبل مضي بلدهم قدماً.

وسأل ممثل غينيا الاستوائية عن قوة حفظ السلام داخل المجتمعات المحلية. وسأقول مرة أخرى إن قواتنا النظامية ليست لديها مهارات في مجالات أخرى مثل الشؤون المدنية. فهي مهتمة بشكل أكبر بالأمن المادي. ولكننا كبعثة، نعمل بصورة متكاملة مع العناصر المدنية والخبراء في مناطق أخرى ونعمل سويًا على إشراك المجتمعات المحلية، وكذلك الحكومة، في مختلف المجالات. ويجب أن يستمر هذا التعاون لضمان مشاركة المجتمعات المحلية وتثقيفها بشكل جيد بشأن ما يتعين عليها القيام به في مختلف المجالات من أجل بقائها ورفاهيتها.

وسألت ممثلة بلجيكا عن إمكانية الانسحاب في ظل عدم تحقيق نجاح سياسي، ويبدو أنها لم تجد تعبيرا أفضل. وفي تقديري، أن الدعامة السياسية متعثرة وأنه يجب إعطاؤها دفعة البدء. وتشكل الحالة الراهنة تحديا بعض الشيء في هذا الصدد، وهناك حاجة للقيام ببعض العمل. وبخلاف ذلك، فإن جميع عناصر العملية المختلطة متكاملة بشكل جيد. ولدينا نهج متكامل لمعالجة القضايا، ونحن على ثقة من أننا جميعاً نقوم بدورنا بطريقة منسقة، من القيادة إلى المستوى التكتيكي. ولكن لا بد لي من القول إنه منذ أن بدأنا الخفض التدريجي، تم إنهاء عمل بعض العناصر المدنية وخدماتهم المفيدة، ونحن في الحقيقة نفتقدهم، وخاصة موظفي الشؤون المدنية الذين كانوا يمثلون أعيننا وآذاننا في الميدان في المجتمعات المحلية.

سأنتقل أخيراً إلى السؤال المتعلق بما الذي نفعله عندما تكون هناك خلافات بين الأطراف، والذي أعتقد أنه يتعلق بالخلافات بين أطراف النزاع. وأريد أن أبرز الجانب الأهم، المتمثل في الحوار والجهود الدبلوماسية، لأنه من خلال الجهود الدبلوماسية – جلوس الناس معا ونقاشهم لسبل المضي قدما – يمكن التوصل إلى تسوية نهائية. والحوار السياسي والاتفاق والعمل الجماعي أمور حاسمة. فالأشخاص أنفسهم الذين يتسببون في المشاكل، هم نفس الأشخاص الذين يستطيعون حلها من خلال الجلوس معًا والتحدث والاتفاق بشأن سبيل المضي قدمًا. وبهذه الطريقة، سيكون كل شيء على ما يرام. ولذلك، عندما يكون بين الأطراف خلافات، ينبغي أن يسعى كل منهم إلى الآخر ومناقشتها من وجهات نظرهم المختلفة والعمل معا حتى يتم التوصل إلى اتفاق.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للواء بيرس للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

اللواء بيرس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الطيبة بشأن جهودنا لحفظ السلام. وهي محل تقدير كبير. سوف أرد على جميع الأسئلة كما سمعتها، وأرجو من الأعضاء تصويب ما أخطأت سماعه. بعض الردود سيكون متسقا من الناحية العملية مع شخصي كقائد للقوة، ولكن بعضها الآخر سياسي الطابع أكثر. وممثلتي الخاصة للأمين العام ستكون هنا في غضون شهر، سأدلي ببعض التعليقات وأحيل إليها تلك التي أشعر أنها أقدر على الإجابة عليها.

فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل بولندا بشأن ما إذا كانت الولاية الحالية تعمل بشكل جيد وما هو نهجنا، ففي إطار الولاية الحالية يمكننا دعم البعثة والنتائج السياسية التي تتوصل إليها الممثلة الخاصة للأمين العام. وعلينا أن نكون استباقيين في المنطقة العازلة. لدينا الآن قوة صغيرة قوامها حوالي ٨٠٠ فرد. ونحن ملتزمون التزاما تاما، من خلال برنامج قوي للاتصال والدوريات، بتحقيق مهمة تهدئة التوترات داخل المنطقة العازلة.

العقبات بالنسبة لنا في واقع الأمر ذات شقين. وكما أشرت في بياني، فهي تتعلق بعدم احترام السلطة المنوطة بنا في المنطقة العازلة، وأن أيا من الجانبين لا يعترف بمذكرة عام ٢٠١٨ أو يقبل بها. إنها بيئة فضفاضة وصعبة للغاية علينا

أن نتواصل ونعمل من خلالها عندما لا يكون لدينا المستوى الأساس للعمل منه.

وردا على السؤال المتعلق بالهجرة، لدينا نهج كامل للأمم المتحدة للهجرة في قبرص. وقد شهدت الأشهر الستة الماضية زيادة مستمرة في عدد الوافدين من ملتمسي اللجوء والطلبات المقدمة إلى قبرص. وتظل قبرص في المرتبة الأولى بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من حيث عدد المتقدمين للفرد الواحد. والقادمون الجدد من شمال الجزيرة هم في الغالب مواطنون سوريون قادمون من تركيا ولبنان، بينما يدخل الأشخاص من أصل أفريقي كطلاب أو للبحث عن عمل والعبور جنوبا بأعداد متزايدة باطراد.

وقد سجلنا عددا أقل من الوافدين الفعليين في المنطقة العازلة، حيث توجد منطقة صغيرة في غرب الجزيرة يمكن الدخول إليها بالزوارق. ومع ذلك، فإن طرق التهريب عبر الجزيرة هذه تستخدم بشكل متزايد. والمنطقة العازلة يسهل اختراقها ولا توجد قوات كافية يمكنها الاضطلاع بمسؤولية الهجرة غير النظامية. أما بعد، فإننا نعمل بشكل وثيق مع كلا الجانبين لمعالجة المسألة وتحديد الفرص لدعم من يأتون، فضلا عن أولئك الذين سيتعين عليهم العودة إلى بلدانهم الأصلية.

وأشكر ممثل المملكة المتحدة على أسئلته. فيما يتعلق بالأثر على أرض الواقع وهيكل السلام والأمن، فقد رحبت بحرارة بالهيكل الموجه، الذي يسمح بتزامن العمل الذي نقوم به حاليا داخل قبرص. ومن خلال مقاييس الأداء ومفهوم البعثة أن لدينا الآن نظام تقييم التشغيل والأداء الشامل ونحن بصدد تطويره وتجربته هذا العام، يمكننا رصد أداء قواتنا؛ وضمان إنفاق مواردنا على أفضل وجه ممكن؛ والتأكد من أن التدريب الذي نقوم به يتوافق مع نتائج مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وحيث توجد ثغرات، يتيح لنا التركيز عليها.

ومن حيث الأداء، فإننا نشارك بالتأكيد من خلال قطاعاتنا إضافة إلى نهج تنازلي. لدينا التزامات طويلة الأجل للبلدان المساهمة بقوات، وهذا الخط الوطني مع البلدان المساهمة بقوات يكفل حلقة تغذية مرتدة قصيرة في مجال التدريب؛ إننا نرى الأداء الأمثل والتدريب في أفرادنا عند وصولهم لأول مرة؛ وأن لدينا الفرصة، حيثما توجد ثغرات، لإجراء التدريب في البعثات ومعالجة تلك الثغرات.

آليات الولاية، التي ستتحدث عنها الممثلة الخاصة للأمين العام بمزيد من التفصيل، كانت بالتأكيد عملا في طور التقدم. ولم يكن مفهوم الآليات داخل قبرص معروفا داخل قبرص، ولذا نحاول بداية باردة. والبعض يعمل بوتيرة أسرع من الآخرين، وقامت الممثلة الخاصة للأمين العام بالكثير من العمل مع الجانبين من أجل تحديد الآليات التي يمكننا المضي قدما عن طريقها. وسوف تشير إلى تلك العلاقة عندما تأتي إلى هنا في الشهر المقبل، لذلك، سأترك لها هذه المسألة لشرحها بتوسع حينئذ.

وردا على ممثل بيرو، نحن نعمل على إنشاء آليات لبناء الثقة سياسيا على مستويات المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. لذلك، فإن العديد من هذه التدابير نابع من المكونات العسكرية والشرطية. وبالنسبة لنا، يشمل ذلك إزالة الألغام والمناطق الخطرة المشتبه فيها، حيث نحرز تقدما بالتأكيد ونتطلع إلى استكمال هذا العمل في أوائل العام المقبل.

فيما يتعلق بالعمل على المستوى المجتمعي، نعتقد أن النهج التصاعدي والتفاعل بين الطائفتين في جميع أنحاء الجزيرة لبناء الثقة لدى الطائفتين – القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين – سيساعدنا على النجاح في إيجاد سبيل للمضي قدما. وهذا نهج شامل للبعثة بأكملها، وكعسكريين، فإننا نعمل بشكل وثيق مع قسم الشؤون المدنية وشرطة الأمم المتحدة والعنصر السياسي لمعالجة ذلك على عدة مستويات.

وردا على ممثل روسيا، وكما ذكرت آنفا وتطرقت إليه فيما يتعلق بالتقرير الذي أعده قائد قوة الأمم المتحدة السابق، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، فإننا نأخذ الأداء بجدية. فالتدريب والسلامة هما أولويتي الرئيسية بالتأكيد في كل ما نقوم به داخل البعثة. وهو موضح في مفهوم بعثتنا؛ ولدينا خططنا للقوة العاملة، ونظامنا للتقييم الشامل للأداء، ونتائج العمل من أجل حفظ السلام، فضلا عن مفهومي الخاص للعمليات وأولوياتي للقوة. لدينا تقييمات مستمرة، وكما قلت، حلقة وثيقة للتغذية المرتدة، التي نواصل استعراضها وتحليلها وتنفيذها.

أشكر ممثل الولايات المتحدة على أسئلته. فيما يتعلق بحرية العمل في جميع أنحاء الجزيرة، ولحسن حظنا، لدينا حرية العمل في جميع أنحاء قبرص. هناك منطقتان متنازع عليهما في شمال خط وقف إطلاق النار، حيث تعرقل حرية العمل هذه في بعض الأحيان. وأنا أعمل عن كثب حاليا مع قادة القوات المناوئة لي في هاتين المنطقتين بهدف تهدئة الوضع دعما للممثل الخاص للأمين العام لتحقيق النتائج السياسية. ونحن ننظر فيما قمنا به كأمم متحدة بمرور الوقت، وهناك بالتأكيد بعض النهج الدورية التي اتخذناها. وبغية فهم موقف القوة المناوئة، فإن المواءمة مع النتائج السياسية أمر مهم حقا.

فيما يتعلق بالسؤال الثاني لممثل الولايات المتحدة بشأن موافقة البلد المضيف ورأيهم في المنطقة العازلة، فإن لكلا الجانبين آراء منفصلة تماما. ينظر القبارصة اليونانيون إلى المنطقة العازلة كأرض تابعة لجمهورية قبرص، على الرغم من أن لدينا سلطة مخولة، وهم يشجعون المدنيين القبارصة اليونانيين على متابعة أنشطتهم هناك، في حين أن القوات التركية تعتبرها منطقة ينبغي أن تظل مجدبة ريثما يتحدد وضعها كجزء متفق عليه من التسوية وتلك التعديلات الإقليمية. وهذا يخلق التوتر في حد ذاته، من حيث فهمهم لموقفهم من المنطقة العازلة. وبدون قبول أو حتى قراءة المذكرة والإقرار بما فيها، فإن الأمر صعب حقا. ليس لدينا قواعد طريق للعمل على أساسها، لذا من المؤكد أنها تخلق توترات بالقرب من خط وقف إطلاق النار الشمالي، بيننا وبين القوات التركية؛ المزارعين والقوات التركية؛ ونحن والمزارعين.

وأشكر ممثل فرنسا على أسئلته. وبشأن بالتعليقات العملياتية الاستراتيجية والداخلية والخارجية، فإن من حسن الحظ أن تعمل بعثتنا المصغّرة هذه وفق نهج متكامل حقا ومراعٍ للفوارق السياسية الدقيقة وللآثار السياسية لما نفعله بوصفنا قوة عسكرية. ولعلها المرة الأولى بالنسبة لي، بصفتي قائدة، أن تكون للحوادث الثانوية والتي أعتبرها تكتيكية محضة آثار سياسية في الميدان. وعلى الرغم من أني قد فوجئت بذلك، فإن بوسعي أن أفهم الآن، بعد تحسُّن فهمي للبيئة التي أعمل فيها، تلك التوترات من الناحية التكتيكية وعلى مستوى مصغر في الميدان، وما يعنيه ذلك على كلا الجانبين. وقد شهد المجلس ذلك من خلال بعض أنشطة الإبلاغ من جانبنا في الأشهر الستة الماضية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني لممثل فرنسا بشأن حرية التنقل واتفاق مركز القوات، فليست لدينا شواغل بشأن ذلك كما أشرت من قبل، ولدينا حرية التصرف فيها.

ولا تنص ولايتنا على حماية المدنيين، وبالتالي، لن أجيب عن تلك الأسئلة مباشرة. ولكن فيما يتعلق بسلوك حفظة السلام، فإنني ملتزمة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإزاء أي سلوك غير المقبول من جانب حفظة السلام في بعثتي. فجميع الأفراد مسؤولون عن أفعالهم، في البعثة، رجالا ونساء على حد سواء. ولا يتناسب أحيانا خطر تشويه السمعة، ليس لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فحسب، بل للأمم المتحدة برمتها، مع الحوادث ذات الصلة، بل هو أمر مرفوض من جانب الأمم المتحدة حين

يؤدون عملهم تحت علَمها، وأعلم أنهم يساءَلون أيضا على أعلى المستويات في البلدان المساهمة بقوات.

وفيما يتعلق بالسؤال الموجّه من ممثل كوت ديفوار بشأن المصالحة بين الطائفتين، فإننا نعمل بشكل وثيق مع الكثير من المنظمات غير الحكومية مع الطائفتين في الفضاء المشترك بينهما. ولدينا وحدة للشؤون المدنية، ونعمل جميعا ليس لأجل التعاون على طول المنطقة العازلة والمجتمعات المحلية المقيمة فيها فحسب، بل على نطاق الجزيرة بأسرها على نطاق أوسع. وهناك مشكلة طفيفة ناشئة على طول المنطقة العازلة، في حين يستمر العمل بصورة عادية في أماكن كثيرة خارجها. ولا تركز تلك الجهات حقا على مشكلة قبرص أو ربما لا تكون على علم بها طالما أنها لا تعنيها على أساس فردي.

وأؤكد مرة أخرى، التزامنا بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد عمل على ذلك للتو فريق التقييم التابع للقوة، ونتطلع دائما إلى التحسين المستمر في ذلك المجال.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل الصين بشأن تحسين الأداء، فإنني أعمل على برنامج للتحسين المستمر، سواء مع القوة، أو فيما يخص التدريب أو السلامة أو من خلال اتصالاتنا وتعاوننا. وهو عبارة عن تقييم مستمر لأدائنا. فكيف يمكننا تحسين الأداء؟ وكيف يمكننا التعاون بطريقة أفضل؟ ومن المسائل المتعلقة بالبلدان المساهمة بقوات التي واصلت المساهمة في قوة الأمم المتحدة على مدى عقود من الزمن هي أنه ربما يسود الشعور بالرضا. ولذلك، فإن من المهم حقا أن نواصل التركيز على ضمان استمرار أهمية التدريب في إطار البعثة.

ولن أجيب مباشرة عن السؤال المتعلق بالمجالات التي تتطلب إجراء تعديل على ولاية البعثة. وهناك حالة من التوتر في التعامل مع قوة الأمم المتحدة، التي أنشئت ولايتها في عام ١٩٦٤. وتتسم البيئة الحالية بتباين رأي كلا الجانبين على ما يقع في نطاق المنطقة العازلة. وهناك توتر كذلك فيما يخص الحفاظ على الاستقرار والهدوء في المنطقة العازلة والإبقاء على الوضع الطبيعي لها. فما الذي أعنيه بالظروف العادية؟ المقصود بذلك هم القبارصة اليونانيون. ويعني ذلك فتح المنطقة للأنشطة الزراعية، الأمر الذي يؤثر على الأمن. وبالتالي، فإننا نشهد توترات بين مختلف عناصر الولاية، ولكننا نواصل العمل عليها حاليا.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون مع البلدان المضيفة، فإننا ندرك أن لدينا اتفاق مركز مع القوات في جمهورية قبرص. بل إنني بحاجة، بصفتي قائدة، إلى التعاون مع كلا قوتي الخصم وينبغي أن ألتزم الحياد في ذلك، ويتعين عليّ إبداء الحياد حقا. كما أنني بحاجة إلى إجراء محادثات استباقية نزيهة ومباشرة ومحترمة مع كلا نظيريّ لضمان تمكُّننا من وضع تدابير وإيجاد السبل لمعالجة المسائل المثيرة للقلق كي يتسنى لنا تهدئة مناطق التوتر هذه.

وإذ أنتقل إلى ممثل ألمانيا الذي أشار إلى التصلب في المواقف، فهناك تقارير بشأن ذلك في عام ٢٠١٨. والتقطت الدوائر التلفزيونية المغلقة حوادث التصلب في المواقف هذه، فضلا عن أنشطة التشييد في خط وقف إطلاق النار الشمالي. وحدثت الكثير من الانتهاكات في تلك المنطقة على الرغم من انخفاض طفيف فيها في عام ٢٠١٨. وهي لا تزال تحدث هناك وتستمر مراقبتها. ومع ذلك، فإن ما نعتبره انتهاكات الآن، إنما يحدث فعلا في المناطق المتنازع عليها، وحيث لا تزال الخلافات قائمة بشأن ما تعترف به الأمم المتحدة والقوات التركية باعتباره خط وقف إطلاق النار. وهذه المناطق المتنازع عليها هي التي تسبب الكثير من الانتهاكات. وهناك أيضا مزارعون يختارون الزراعة بالقرب من موقع القوات التركية. ويسبب ذلك أيضا بعض التوتر، ما يؤدي إلى تحركات للقوات التركية من الشمال.

وفيما يتعلق بالدعم الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن، فإن من شأن الإقرار بمذكرة المعونة واستمرار تأييد السلطة المنوطة

بنا، بما يمكّننا من مواصلة العمل لأجل إحراز التقدم مع كلا الجانبين، أن يوفرا لنا الأساس الذي نتواصل بموجبه وإحراز التقدم في مجال تهدئة بيئة التوتر القائم.

وفيما يخص السؤال الذي طرحه ممثل الجمهورية الدومينيكية بشأن التعاون مع المجتمعات المحلية وتعزيز الولاية، فإن لدينا برنامج عمل فعال حقا مع النساء والشباب. فنحن نتّبع نهجا قاعديا ومشتركا بين الطائفتين، كما أشرت إلى ذلك. ونتعاون بصورة فعالة مع السلك الدبلوماسي في قبرص، وهم جميعا مشاركون في دعم وتمكين النساء والشباب في قبرص في أن يكون لهم صوت، في البيئات التعليمية وفي الحياة السياسية على السواء. ولدينا مستشارون في الشؤون الجنسانية يسخّرون جهودهم في هذا المجال حصريا. ولكننا لا نزال نشعر بخيبة الأمل في بعض الأحيان بسبب عدم تحقيق النتائج، غير أننا سنواصل العمل بدأب في ذلك المجال.

وبالنسبة لموظفي حفظ السلام المعنيين بالمسائل الجنسانية، فإن لدينا مستشارين للشؤون الجنسانية. وأود القول أيضا أن لدينا قيادات نسائية قوية داخل البعثة، وسنواصل التركيز على ذلك المجال. ومع ذلك أود القول أنه لا مناص من تهيئة بيئة شاملة وتتسم بالتنوع بحيث تشعر المرأة بقدرتها على العطاء والعمل على قدم المساواة مع نظرائها من الذكور. فذلك ما يمكّنها من الدعوة وذيوع الخبر. وقد حالفنا الحظ في أن البلدين المساهمين بقوات سلوفاكيا والأرجنتين لا يرسلا إلينا أي من الوحدات المشكّلة، بل يرسلان إلينا أفرادا متطوعين. ولذلك، فإن لدينا الفرصة في قوة الأمم المتحدة للتركيز وإشراك النساء والسعي إلى زيادة عددهن في إطار البعثة.

وهي مسألة تتعلق بالتمثيل والصوت. وأعلم استنادا إلى خبراتي الشخصية أنّ من شأن الحديث وفهم بيئة العمل أن يشجعا الأفراد على ذلك. وسيرغب الأفراد في الالتحاق بقوة الأمم المتحدة، إذا ما توفرت البيئة المواتية لذلك. هذا فضلا عن أن لدينا خطة عمل للمساواة بين الجنسين تمكّننا من تمثيل القطاعات وإعطاء صوت لها. وتلك خطة تتولى قيادتها النساء من حفظة السلام، اللائي يرشدن المقر فيما هو صالح أوغير ذلك، وما هي الموارد التي ينبغي توفيرها لتهيئة تلك البيئة المواتية.

وقد أجبتُ عن السؤال المتعلق بعمليات التوغل في المنطقة العازلة. وهي تعني المزارعين الذين يعملون بالقرب من خط وقف إطلاق النار الشمالي. وسيظلون يثيرون المشاكل لأن المسألة تتعلق بالإعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. وسيواصلون السعي إلى استخدام المزيد من الأراضي. وتمثل التصاريح ربما ٢٠ في المائة من استخدام المنطقة العازلة. وقد حصلوا على موافقتنا كي يكونوا هناك. ويشكّل الأفراد غير المأذون لهم ٨٠ في المائة من المنطقة العازلة. وهناك أيضاً قبارصة أتراك لم يؤذن لهم بالعمل في الزراعة هناك، وذلك ما يسبب توترا بين المزارعين يمكن أن يتصاعد ويفضي إلى أعمال عنف. ونحن نستهدف هذه المسألة من خلال استهداف البؤر الساخنة ونحاول تهدئة الوضع باستخدام المخاتير والعُمد من المدنيين وبالعمل عبر الشؤون المدنية وصولاً إلى وزارة الخارجية. أما مسألة المواجهة بين قوتين معارضتين، فلم تكن إشكالية خلال فترة خدمتي كقائد للقوة.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل جنوب أفريقيا عن المجتمعات المحلية، واصلنا التركيز على نهج الطائفتين والمنطقتين. ونحن نعمل على طول المنطقة العازلة، وداخل المجتمعات المحلية، لإيجاد الفرص في المستقبل. إنها عملية طويلة الأجل لتحقيق مكاسب ولو قليلة بشأن امتلاك الجانبين زمام الأمور وعملهما معاً، انطلاقا من القاعدة. ولا تزال هذه المسألة موضوعا ذا أولوية يركز عليه الممثل الخاص للأمين العام. وفي غياب الحوار السياسي، يتمحور تركيزنا على الفرص التي تتاح بقيادة المجتمعات المحلية في الوقت الراهن، والتي ستصبح ذات أهمية في محاولة لتهيئة بيئة إيجابية يمكن أن نبني عليها في المستقبل.

وفيما يخص السؤال المتعلق بشغل المرأة للمناصب القيادية فهو يتماشى مع التعليقات التي أدليت بها بالفعل. وتتعلّق

التحديات بتهيئة بيئة شاملة ومتنوعة، كما قلت، يمكن للرجال والنساء أن يزدهروا فيها على حد سواء، ما يتيح للجميع إسماع أصواتهم. وفي حياتي الوظيفية، كان عام ١٩٩٥، عندما التحقتُ بالخدمة، هو السنة الأولى التي أُدخل فيها التدريب المتكامل. وخلاصة القول أن هذا تغيير عبر الأجيال يمكّن المرأة من أن تأتي لتشغل بعض مناصب القيادة العليا. ولا بد من زيادة هذه الفرص. إنها ليست فرصاً يمكن إتاحتها في القوات المسلحة بصفة عامة على مختلف الرتب. بل هي مسألة ينبغي الاعتناء بها منذ البداية. فإذا أنشئ الإطار المناسب، وانفتحت المهن وفرص العمل أمام الإناث، وتوفرت المبادرات والسياسات لإتاحة فترات العمل بدوام جزئي للاتي يخترن تنشئة الأسر حتى يتمكنّ من الدخول في الخدمة والخروج منها، يمكن تهيئة قادة عظماء حقاً. ويمكن بذلك استهداف ٥٠ في المائة من المجتمع، فهناك العديد من الأفراد الموهوبين الذين يمكنهم حقاً أن يشكّلوا إمكانية لمضاعفة القوة إذا كان النهج صائباً.

ولا يتعلق الأمر في رأيي بمناصرة الإناث غيرهن من الإناث. بل وقوف الرجل بجانب المرأة. وما يجب التأكيد عليه هو نهج مناصرة الذكور للتغيير. وأعلم أن المستشار العسكري الذي يجلس خلفي مناصر عظيم للتغيير بشأن هذه المسألة، وأنه يركز على ذلك. وبالتأكيد أومن بأن أمام الأمم المتحدة فرصة كبيرة في هذا المضمار في المستقبل، ولا سيما في القوة العسكرية، حيث يمكننا الاستمرار في التركيز على هذا الأمر. وفي الوقت المناسب ومن خلال تحديد الغايات، أعتقد أننا سنستمر في التحسين. ولن يحدث ذلك بسرعة ولكنه سيحدث.

إننا ندرك ذلك جميعاً في المستوى الأعلى، ولكن أولوياتي في المستوى الأدنى ألا نحرم شبابنا الذكور أو الذين هم في الوحدات من حقوقهم. فلا تريد الإناث أن يتم إفرادهن في الأمر، في المقام الأول. ولا يردن سوى الانضمام إلى القوة والقيام بالعمل. ومهما نفعل ونحن نمضي قدماً، يجب علينا تهيئة بيئة تتيح للجميع الازدهار والنمو في ذلك الإطار.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل إندونيسيا عن الأساليب المحددة في الولاية من أجل البلدان المضيفة وفهم تفسيرها لتلك الأساليب، فهو أمر يتعلّق في رأينا بالمذكرة وتلك السلطة الممنوحة. فمن دون ذلك، سيظلّ من الصعب علينا أن نحرز تقدماً. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا التخفيف من حدة التوتر والتهدئة. وفي الوقت الراهن – وهذا تعبير عامي جداً – نلعب لعبة ضرب الخلد بالمطرقة. ونتصدّى لكل مسألة. ونتبع نهجاً استباقياً. ونعرف أين ستكون القضايا الساخنة ونستهدفها. فهي نفسها كل عام. ونحن بحاجة حقاً إلى التصدي للأسباب وليس مجرد معالجة الأعراض التي نلاحظها. فما الذي ينبغي تحسينه في الولاية الحالية؟ لقد تكلمتُ عن التوترات الحاصلة بين الظروف الطبيعية والأمن في المنطقة العازلة.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل غينيا الاستوائية عن أكثر التحديات التي تواجهنا جسامة، نظرا لوجود طائفتين مختلفتين، فقد كانت هناك في البداية مجموعة من القبارصة. وكان هناك القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون. وبمرور الوقت، وكلما تأخرنا في التوصل إلى حل، زاد الاختلاف الثقافي بين الطائفتين. ونحن نشهد الآن سكانا دائمين من تركيا يثبتون أقدامهم في الشمال. وهنالك جالية كاملة في الجنوب. وإذا لم يسكنوا على طول المنطقة العازلة، فلا تربطهم علاقة تُذكر بما يحدث. إن النظم التعليمية للطائفتين مختلفة في الخطاب، كما يعلم أعضاء المجلس. وبمرور الوقت يزداد الاختلاف الثقافي بين الفريقين.

ويتعلّق الأمر حقاً بمحاولة تشجيع هاتين الطائفتين على الرغبة في العمل معاً على إنشاء اتحاد فدرالي قائم على طائفتين ومنطقتين. ولتحقيق ذلك يتعين علينا أن نبذل جهداً حقيقياً للتقريب بين الفئتين وتنفيذ المبادرات وتحديد كيفية التواصل معهما. إن وضع برامج التوعية وبناء الثقة داخل المجتمع المحلي أمر مهم في هذا الصدد، ولكن علينا أن نوسع تفكيرنا بما يتجاوز الفئتين اللتين نتعامل معهما الآن، لأنهما بالفعل جزء من العملية. فالأمر يتعلق بإيجاد مجتمعات جديدة وتشجيع المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً على المشاركة والتعاون.

وقد سأل ممثل بلجيكا كيف يمكن للمجلس مواصلة تحسين الموارد المناسبة. وكما يعلم أعضاء المجلس، أجرينا استعراضنا الاستراتيجي في عام ٢٠١٧. وقد نفذنا جميع تلك التوصيات. وبوصفي قائد القوة، أقول إن لدي الحد الأدنى لعدد القوات التي أحتاج إليها لتنفيذ العنصر الموكل إلي في الولاية. وتكمن مقدرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عدد القوات في الميدان. فالأمر يتعلق بأنشطة المشاركة والدوريات، يوماً بعد يوم. وباتصالنا وتفاعلنا. فقواتنا متفرقة ومنتشرة على مساحة واسعة. وأي تخفيض في الموارد المخصصة لقوة الأمم المتحدة سيتطلب النظر في تغيير ولاية القوة أو تغيير شكلها.

وفيما يتعلق بأداء البعثات وتقبل المجتمعات المحلية لها، وبسبب نشاطنا اليومي المعتاد، فنحن دائماً مشاركون بنشاط مع المجتمعات المحلية من خلال الدوريات النشطة. ويجري بناء تلك العلاقة على مرّ الزمن. وبوصفنا بعثة قائمة منذ وقت طويل، ما فتئنا نتعاون بنشاط مع المجتمعات المحلية وقد أنشأنا علاقات قوية جداً معها جميعاً.

وفيما يتعلق بإدماج البعثة، فإننا بعثة صغيرة ونحن نعمل معاً على نحو وثيق بوصفنا عناصر ثلاثة. ولا تزال هناك تحديات ولكننا في كثير من الأحيان نتبع نهجاً ثابتة. وتقييمي هو أننا سنواصل التحسين في هذا المجال من خلال نظام تقييم الأداء الشامل لمفهوم البعثة وتركيز القيادة الحالية على تطبيق نهج متكامل.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحتموه، سيدي الرئيس، عن التحديات التي تواجهنا، فهناك تعارض في الولاية فيما يتعلق بالظروف الطبيعية والأمن والاستقرار في المنطقة العازلة. ويجب أن نعمل أيضاً على كفالة ألا يتجدد القتال. ويمكن أن يؤدي الفراغ الناجم عن غيابنا إلى نشوب نزاعات بين المزارعين، حيث تدعمهم القوات المتنازعة، وكذلك يمكن بالتأكيد أن ينشأ خلاف بين مزارع من القبارصة اليونانيين وأحد أفراد القوات التركية، وهو ما من شأنه أن يخلق التوترات. وبالنسبة لنا، فإن هذا يعني البقاء في المنطقة العازلة والمشاركة المستمرة مع نظرائنا من خلال خطة التعاون القوية للغاية التي قمنا بتنفيذها.

الرئيس: طلب ممثل ألمانيا الإدلاء ببيان ثان.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود بإيجاز شديد أن أشكر القائدين على إجاباتهما على الأسئلة، وعلى مستوى تفصيل المهام المسندة إليهما والتزامهما بها، على نحو ما انعكس في الإجابات التي قدماها.

وأود بإيجاز أن أعود إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إنني إلى حد ما أخشى أننا كثيرا ما نتصرف دون تفكير فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة. ومما سمعته عن التحديات التي تواجه قائد القوة، فإننا ندرك أنه وقواته قادرون على التعامل مع معظم هذه التحديات، ولكنها لا تزال تحديات.

ومن وجهة نظري، فإن أهم هذه التحديات ربما لم يتم إلقاء الضوء عليه بما يكفي، وهو حقيقة أن لدينا الآن بيئة جديدة في الخرطوم. لقد أصبحت السيطرة الآن للمجلس العسكري الانتقالي، والفريق أول حمدان هو قائد قوات الدعم السريع. وقد قرروا أنه ينبغي أن تتولى قوات الدعم السريع مسؤولية المواقع التي تشغلها العملية المختلطة. وأعتقد أنه لا يمكننا أن نقبل ذلك. ونؤيد تماما ما يخطط له قائد القوة فيما يتعلق بنقل السيطرة على مواقع الأفرقة إلى الجامعات أو المستشفيات أو المجتمع المدني. ولكن جعلها مراكز لقوات الدعم السريع، التي كانت مسؤولة عما يسمى حاليا ”مذبحة الخرطوم“ التي حدثت في ٣ حزيران/يونيه، أمر غير مقبول. ولا يمكننا أن نقبل بأن تصبح مواقع أفرقة العملية المختلطة في المستقبل مواقع لقوات الدعم السريع، وهو تنظيم خلف للجنجويد، الذين يشاركون في المسؤولية عن نشوب النزاع في دارفور منذ البداية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.